مصادر المهدوية والغيبة
في «كمال الدين وتمام النعمة»

محمد جواد الشبيري الزنجاني

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّد المرسلين أبي القاسم محمد وعلى أهل بيته الطاهرين، واللعن على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

أمّا بعد: فقد منعت السلطات الحاكمة بعد رسول الله من تدوين الحديث إلى أواخر القرن الأوّل، فحرّموا الأمّة الإسلامية عن كثير من المعارف الإلهية، وقد بقيت آثار ذلك حتى بعد رفع المنع، وقد سرى ذلك إلى المجتمع الشيعي، فربما امتنعوا من كتابة الحديث حتى ردعهم أئمة الهدى عن ذلك وأمروا بالكتابة وعدم القناعة بالرواية عن ظهر القلب.

ففي كتاب عاصم بن حميد عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله فقال: «دخل عليّ أناس من أهل البصرة، فسألوني عن أحاديث وكتبوها فما يمنعكم من الكتاب، أما إنّكم لن تحفظوا حتى تكتبوا»[1].

وبسند صحيح عن حسين الأحمسي، عن أبي عبد الله، قال: «القلب يتكل على الكتابة»[2].

---

١ ـ الأصول الستة عشر: ٣٤ (طبعة دار الحديث ص١٧١)، عنه البحار: ج٢، ص١٥٣، ح٤٧، وقد ورد في الكافي: ج١، ص٥٢، ح٩ بسنده عن عاصم بن حميد عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: <اكتبوا، فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا> وكأنّه ملّخص ما أوردناه في المتن مع شيء من النقل بالمعنى.

٢ ـ الكافي: ج١، ص٥٢، ح٨.

ثم إنّ الأئمة عليهم السلام حثّوا على حفظ الكتب ونشرها، فعن عبيد بن زرارة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «احتفظوا بكتبكم، فإنّكم سوف تحتاجون إليها»[١].

وعن المفضّل بن عمر، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «اكتب وبث علمك في إخوانك، فإن متّ فأورث كتبك بنيك، فإنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلا بكتبهم»[٢].

فهذه الأوامر والتأكيدات كانت من أهم الأسباب لحدوث نهضة تدوين الحديث من قبل أصحاب الأئمة حتى ألّفوا الكتب ورووا الأصول وصنّفوا التصانيف، وقد وردت أسماء الكتب الّتي ألّفها الأصحاب في كتب الفهارس كرجال النجاشي وفهرست الشيخ الطوسي، وقد ذكر قدس سره في مقدمته: «فإذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب، فإنّه يطلّع على ذكر أكثر ما عمل من التصانيف والأصول... ولم أضمن أني أستوفي ذلك إلى آخره، فإنّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط؛ لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض»[٣].

وفي رجال النجاشي: «وقد جمعت من ذلك ما استطعته ولم أبلغ غايته...»[٤].

وفي مقدمة تحف العقول إشارة إلى كثرة كتب الأصحاب حيث يقول: «ورأيت من تقدّم من علماء الشيعة قد ألّفوا عنهم في الحلال والحرام والفرائض والسنن ما قد كتب الله لهم ثوابه وأغنوا من بعدهم من مئونة

١ـ المصدر السابق: ج١، ص٥٣، ح١٠.

٢ـ المصدر السابق: ج١، ص٥٣، ح١١.

٣ـ الفهرست، طبعة السيد عبد العزيز الطباطبائي، ص٤.

٤ـ رجال النجاشي: ص٣.

التأليف وحملوا عنهم ثقل التصنيف»[١].

ومن المسائل التي كثر التأليف فيها من قديم الزمن مسألة الغيبة والمهدوية، وقد أشار الشيخ الصدوق في مقدمة كمال الدين إلى كثرة ما روي في مسألة الغيبة في كتب المتقدمين من الشيعة؛ إذ قال: «لن ينفع إيمان من آمن بالمهدي القائم عليه السلام حتى يكون عارفاً بشأنه في حال غيبته وذلك أنّ الأئمة قد أخبروا بغيبته عليه السلام ووصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم، واستحفظ في الصحف ودوّن الكتب المؤلّفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقلّ أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة إلا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودوّنه في مصنفاته، وهي الكتب الّتي تعرف بالأُصول مدونة مستحفظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين»[٢].

وممّا يهتمّ به في التحقيقات التاريخية معرفة تاريخ الخبر، فإذا كان زمان الخبر قريباً من زمن الحادثة اكتسب الخبر اعتباراً خاصّاً، فإنّ وقوع الخطأ لدى النقل يقلّ حينئذٍ، وربما كان الخبر عمّا يقع في المستقبل فإذا وقع المخبر عنه دلّ ذلك على صحة الخبر، إذ هو إخبار عن الغيب ولذلك استدلّ الشيخ الصدوق على صحّة أحاديث الغيبة بوجودها في الكتب المؤلّفة قبل زمن الغيبة، واستنتج من ذلك أنّ رواة هذه الأحاديث حفظوها عن أئمتهم المستحفظين للوصية عن رسول الله صلى الله عليه وآله»[٣].

وقد روى الكليني في الكافي في باب ما جاء في الاثني عشر- والنصّ عليهم حديث الخضر عليه السلام وشهادته على الأئمة الاثني عشر،ثم قال:

«حدّثني محمّد بن يحيي، عن محمد بن الحسن الصفّار عن أحمد بن أبي

---

١ ـ تحف العقول: ص٢.

٢ ـ كمال الدين ص١٩.

٣ ـ نفس المصدر المتقدّم.

عبد الله، عن أبي هاشم مثله سواء. قال محمد بن يحيى: فقلت لمحمّد بن الحسن الصفّار وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله، قال: فقال: لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين»[١].

وربّما توهم من هذا الخبر كونه ذمّاً لأحمد البرقي[٢]، وهذا التوهم نشأ من الغفلة عن وجه هذا الكلام.

توضيح وجه الكلام: أنّ محمّد بن يحيى لـمّا رأى أنّ راوي الحديث هو أحمد البرقي الذي كان حياً بعد الغيبة بأكثر من عشر سنين حيث توفي سنة أربع وسبعين ومائتين أو ثمانين ومائتين[٣]، ذكر أنّه لو كان الراوي من مات قبل حدوث الغيبة المعبّر عنها في كلام الصفّار بالحيرة لكان الحديث أكثر اعتباراً لكونه حينئذٍ إخباراً عن الغيب، فأجابه الصفّار بتحمّله للحديث عن البرقي قبل الغيبة بعشر سنين أي قبل وفاة الإمام العسكري عليه السلام في سنة ستين ومائتين.

وكيف كان لم يصل إلينا من الأصول والمصنفات المدوّنة من قبل قدماء الأصحاب إلا القليل، فحرمنا من كثير من بركاتها، وكان من أمنيتي من زمن بعيد السعي للوصول إلى هذه الكتب من وراء التنقيب والتفتيش في الكتب المتوفّرة لدينا، فبذلت وسعي في ذلك مدة طويلة من الزمن حتى حصلت بحمد الله ومنّه على طرق للكشف عن هذه الكتب، وقد وفّقني الله أن كتبت مقالين أدرجت فيهما جزءاً يسيراً ممّا وصلت إليه، وهذان المقالان: الكاتب النعماني وكتابه الغيبة، طبع في مجلة علوم الحديث، الرقم الثالث، والشيخ الطوسي ومصادر كتابه تهذيب الأحكام، طبع في نفس المجلّة، الرقم السادس.

---

١ ـ الكافي ج١، ص٥٢٦، ح٢.

٢ ـ لاحظ مقدمة المحاسن ص١٦، مستدرك الوسائل، الخاتمة، ج٤، ص٤٣.

٣ ـ رجال النجاشي.

وعندما دعيت إلى الحضور في هذا المؤتمر الشريف خطر بالبال البحث عن مصادر المهدوية والغيبة في كتاب «كمال الدين وتمام النعمة»[1] لشيخ الطائفة المحقّة الشيخ الصدوق محمد بن علي بن موسى ابن بابويه، فكتبت هذا المقال، ونقدّمه إلى السادة الأعزّاء، نرجو الله سبحانه أن يجعل جميع أعمالنا خالصة لوجهه، ويفرّج عن الشيعة بل عن البشرية بظهور وليه وحجته ويجعلنا من المستشهدين بين يديه.

المدخل:

للكشف عن مصادر كتب الحديث مناهج خاصّة، منها ما يرتبط بكشف مصادر الأحاديث المتصلّة المسندة غير المعلّقة، وقد أشرنا إلى مناهج خمسة لذلك في مقال الكاتب النعماني وكتابه الغيبة، وفي هذا المقال نبحث عن هذا الموضوع بأسلوب آخر، وقبل الشروع في بيان المقصود لابد من التنبيه على أمرين:

الأمر الأول: أنّ من المناهج الدائرة في نقل الحديث هو الأخذ عن الكتب في قبال النقل الشفهي من دون الاعتماد على كتاب، وقد كان الاعتماد على

---

١ ـ هذا هو اسمه الصحيح، وأمّا ما ربما يقال في اسمه: إكمال الدين وإتمام النعمة فهو غير صحيح؛ إذ وردت الإشارة إلى اسم كمال الدين في كتب الصدوق بهذا الاسم (الفقيه ج٤، ص١٨٠، ح٥٤٠٨)، طبعة النجف ج٤، ص١٣٣، الخصال ص١٨٧ وص٤٨٠ وعلل الشرائع: ج١، ص٢٤٦، العيون: ج١، ص٥٢ وص٩٢. واحتمال التصرف في اسم الكتاب من قبل المصحّح بعيد بعد كون مصحّحي هذه الكتب مختلفين، وكذا في إعلام الورى: ج١، ص٥٩و٥٣٨، قصص الأنبياء للراوندي ص٢٨٢، وكشف الغمة ج٢، ص٥١١و٥٢١ وسعد السعود ص٢٣٢، وتأويل الآيات ص٢٩٦، وقد أورد في مقدمة مطبوعة كمال الدين مصورات من مخطوطات الكتاب قد ورد فيها آخر الجزء الأوّل (لاحظ ص٢٣و٢٤و٢٥و٢٧) والجميع متفقة على إثبات اسم الكتاب، يظهر من العبارة المنقولة عن الناسخ في ص٢٤ عن المؤلف كتابة النسخة في عصر المؤلف فلاحظ.

ومجرد اتخاذ اسم الكتاب من الآية الشريفة: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم..﴾ ليس دليلاً على كون اسم الكتاب مطابقاً لما ورد في الآية حتى من جهة كونه من باب الإفعال، بل من الجائز الاقتباس من الآية بجعل مصدر الثلاثي المجرّد الذي هو أصل الفعل المذكور في الآية الشريفة اسماً للكتاب والله العالم.

الكتاب وسماع الأحاديث منه سيرة دارجة في زمن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام، ففي صحيحة عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يجيئني القوم فيستمعون منّي حديثكم فأضجر ولا أقوى، قال: «فاقرأ عليهم من أوّله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً»، فإنّ التعبير بالأوّل والوسط والآخر لا يكون إلا عندما تكون الأحاديث مدوّنة بين الدفّتين في كتاب، والمراد من الأخذ عن الكتب ليس ما كان تحمل الحديث بالوجادة، بل المراد الاعتماد على الكتاب عند النقل مع تحمّل أحاديثه بأحد الطرق المعتبرة كالسماع أو القراءة أ أو المناولة أو الإجازة. فيأتي في كل كتاب السؤال عن كيفية نقل أحاديثه، هل هو بالاعتماد على مصدر مكتوب أو بالأخذ عن لسان المشايخ أو بكلا الطريقين، وعلى فرض إثبات الأخذ عن الكتاب يأتي سؤال آخر، وهو معرفة هذا الكتاب.

والجواب عن السؤال الأوّل بالنسبة إلى بعض الكتب واضح كما بالنسبة إلى كتاب من لا يحضره الفقيه، حيث قال المصنف في مقدمته:

«وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع».

وكما بالنسبة إلى التهذيبين إذ يظهر من عبائر مشيختهما كون رواياتهما مأخوذة من الكتب، وفيه بحث مبسوط أشرنا إلى قطعة منه في مقال (الشيخ الطوسي ومصادر كتابه تهذيب الأحكام).

أمّا بالنسبة إلى سائر كتب الصدوق ككمال الدين،فالأمر مشكل حيث لم يصرّح المصنّف بذلك في موضع، فلذلك سعينا إلى أن نصل إلى جواب لذلك بالتدقيق في أسناد الكتاب مع ملاحظة سائر أسناد الصدوق قدس سره.

الأمر الثاني: عندما كان الحديث المسند مأخوذاً من كتاب يمكن تقسيم السند إلى ثلاثة أقسام: الطريق إلى مصدر الحديث، مؤلّف مصدر الحديث، السند الموجود في مصدر الحديث.

فعلى سبيل المثال ورد في كمال الدين ص٥٢٤ هذا الحديث:

حدّثنا محمد بن أحمد الشيباني (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي، عن حمزة بن حمران، عن أبيه حمران بن أعين، عن سعيد بن جبير، قال: سمعت سيد العابدين علي بن الحسين عليه السلام يقول: «في القائم سنّة من نوح عليه السلام، وهي طول العمر».

فلو كان الحديث مأخوذاً من كتاب النوفلي لكانت الأقسام الثلاثة كالتالي:

القسم الأوّل: الطريق إلى مصدر الحديث، وهو: محمد بن أحمد الشيباني، عن محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي.

القسم الثاني: مؤلف مصدر الحديث، وهو عمّ موسى بن عمران النخعي الحسين بن يزيد النوفلي.

القسم الثالث: السند الموجود في مصدر الحديث، أي حمزة بن حمران، عن أبيه حمران بن أعين، إلى آخر السند.

والتمييز بين هذه الأقسام الثلاثة في غاية الأهمية؛ لاختلافها في البحوث الرجالية في الأحكام في مختلف المجالات، كمجال البحث عن تمييز المشتركات وتوحيد المختلفات والكشف عن التحريفات الواقعة في الأسناد، وقد فصّلنا الكلام في ذلك في دراساتنا الرجالية، ولا نريد هنا التكلم عن ذلك، وإنّما الذي بصدد البحث عنه في هذا المقال كيفية معرفة مصدر الحديث كي نميّز بها الأقسام الثلاثة.

فنقول: لمعرفة كيفية نقل الحديث، وإنّه هل أخذ من مصدر مكتوب أم كان النقل شفهياً، وعلى فرض الأخذ من مصدر مكتوب ما هو ذاك المصدر مناهج مختلفة، نشير في هذا المقال إلى جملة منها في مقامات:

المقام الأوّل: قرائن الأخذ الشفهي.

المقام الثاني: تعيين مصدر الحديث مع وجود المصدر فيما بأيدينا.

المقام الثالث: القرائن النافية.

المقام الرابع: القرائن المثبتة لمصدر الحديث.

والمراد من المقام الثالث بحاجة إلى شيء من التوضيح، وهو أنّ القرائن ربما تنفي كون عنوان خاص واقعاً في السند لمؤلّف مصدر الحديث، وربما تنفي كونه واقعاً في الطريق إلى المؤلف، وربما تنفي الأمرين معاً وعلى أية حال تحتاج القرائن النافية في غالب الأحيان إلى القرائن المثبتة لإثبات الأخذ عن الكتاب ولتعيين مصدر الحديث.

وقبل أن نبحث عن هذه المقامات الأربعة مع التركيز على أسناد كمال الدين ينبغي أن نشير إلى مصادر صرّح الشيخ الصدوق باسمها، وهذه المصادر ليست كتباً حديثية بل غالبها كتب كلامية وبعضها كتب أدبية، فقد نقل في مقدمة كمال الدين كلاماً في الردّ علينا لعلي بن أحمد بن بشار وما أجابه المتكلم الإمامي الجليل أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي[١]، كما نقل عن ابن قبة جوابه لمسائل سألها بعض الإمامية[٢]، ونقل عن كتاب ابن قبة في نقض كتاب الأشهاد لأبي زيد العلوي[٣]، كما نقل عن أبي سهل إسماعيل بن علي النوبختي ما ذكره في آخر كتاب التنبيه[٤]، وقد نقل عن بعض علماء الإمامية[٥] وعن بعض الزيدية[٦]، كما نقل مناظرة نفسه مع ملحد بحضرة ركن الدولة[٧].

هذا ما في مقدمة الكتاب، وأمّا في متنه فقد صرّح باسم المأخذ في

---

١ ـ كمال الدين ص٥١ و٥٢.

٢ ـ كمال الدين ص٦٠.

٣ ـ المصدر السابق ص٩٤.

٤ ـ المصدر السابق ص٨٨.

٥ ـ المصدر السابق ص٦٥ وفي ص٦٣ نقل عن بعض متكلمي مشايخ الإمامية وفي ص٦٤ نقل عن علماء الإمامية.

٦ ـ كمال الدين: ص٦٧ و٨٢، كما نقل عن الزيدية في ص٦٩ و٧١ و٧٤ و٧٧-٧٩، وفي ص٨٣: مخالفونا، وفي ص٨٣ و٨٤: الجدلي.

٧ ـ كمال الدين: ص٨٧.

موضعين أحدهما في ص٢٤٣ قائلاً: قال أبو عبيد في كتاب الأمثال: حكاه عن أبي عبيدة، وأبو عبيد هو القاسم بن سلام، يروي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى[1].

ثانيهما: في ص٥٥٥: وجدت في كتاب المعمّرين، أنّه حكي عن هشام بن سعيد الرحّال... وكأنّ المراد كتاب المعمّرين لأبي حاتم السجستاني.

هذا وقد ورد في كمال الدين ص٢٤٥: حكى محمد بن بحر الشيباني عن محمّد بن عبد الجبار صاحب أبي العبّاس ثعلب في كتابه الذي سمّاه كتاب الياقوتة وهو في تفسير العترة في اللغة، ومحمد بن بحر الشيباني، وهو المعروف بالرهني، كان من المتكلمين وكان عالماً بالأخبار وفقيهاً، وله نحو من خمسمائة مصنّف ورسالة، وكتبه موجودة أكثرها ببلاد خراسان، فمن كتبه كتاب الفرق بين الآلوالأمة[2]، وقد نقل الشيخ الصدوق في علل الشرائع عن محمد بن بحر الشيباني من كتابه في قول مفضّلي الأنبياء والرسل والأئمة والحجج (صلوات الله عليهم) على الملائكة[3]، ومن كتابه

---

١ ـ نقل عن أبي عبيدة في كمال الدين ص٢٤٣ - وفي معاني الأخبار ص٩٤ نقله عن أبي عبيد، وقد نقل الصدوق عن أبي عبيد في معاني الأخبار ص٢٤٢ و٢٧٣ و٢٧٦ و٢٨٢ و٢٩١-٣٣٦، ٣٢٢، ٣١٦، ٢٩٣ وعن أبي عبيدة في معاني الأخبار ص٢٩١ وكذا في ص٢٧٢ وفي ذيله: أخبرنا بذلك أبو الحسين محمّد بن هارون الزنجاني فيما كتب إليّ عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد القاسم بن سلّام، وقد ورد هذا الطريق في معاني الأخبار ص٢١١، ح٢٧٣، ١ ص٢٧٥، ح١، ص٢٧٧، ص٣٠٢-٣٠٤، ص٣٢٠، ص٣٢١، ص٣٢٦.

٢ ـ الفهرست: ص٣٩٠، الرقم ٥٩٩ وأضاف إلى وصفه: إلا أنّه متهم بالغلوّ، وهو إشارة إلى ما في رجال ابن الغضائري ص٩٨، ح١٤٧ في ترجمة محمد بن بحر الرهني الشيباني: ضعيف، في مذهبه ارتفاع، وفي رجال الكشي- ص١٤٧/ ٢٣٥، حدّثني أبو الحسن [الحسين ظ] محمد بن بحر الكرماني الدهني [الرهني ظ] النرماشيري، قال: وكان من الغلاة الحنقين... قال الكشي: محمد بن بحر هذا غال... وهذا الحديث مزاد فيه مغيّر عن وجهه، وفي رجال الطوسي ص٤٤٧، الرقم ٦٣٥٦=١٠٦؛ محمد بن بحر الرهني يرمى بالتفويض، وقد تنظّر النجاشي في رجاله ص٣٨٤، الرقم ١٠٤٤ في كلام ابن الغضائري فقال: >قال بعض أصحابنا: «إنه كان في مذهبه ارتفاع»، وحديثه قريب من السلامة، ولا أدري من أين قيل ذلك<.

٣ ـ علل الشرائع: ص٢٠-٢٧.

المعروف بكتاب الفروق بين الأباطيل والحقوق[١]، وقد بدأ السند باسم محمد بن بحر الشيباني في الفقيه في حديثين متواليين[٢] لا يبعد الأخذ من كتابه ولم يذكر طريقاً إليه في مشيخة الفقيه.

والمستفاد من ملاحظة أسناد محمد بن بحر الشيباني أنّه كان معاصراً للشيخ الصدوق قدس سره[٣]، وطبقته متقدّمة قليلاً على طبقة الشيخ الصدوق، ولعلّه لم يكن للصدوق إجازة عامّة لرواياته وكتبه فلذلك لم يذكر طريقه إليه.

هذا وقد ورد محمد بن بحر الشيباني في موارد أخرى من أسناد الصدوق لكن لا دليل على الأخذ من كتبه بل الظاهر خلاف ذلك كما يأتي توضيحه.

١ـ المصدر السابق: ص٢١١-٢٢٥.

٢ـ الفقيه: ج٣، ص١٠٦، ح٣٤٢٦و١٠٨/ ٣٤٢٧.

٣ـ يشهد لذلك رواية أبي المفضل الشيباني المتوفي سنة ٣٨٧ أي ست سنين بعد وفاة الشيخ الصدوق عن محمد بن بحر
الشيباني (دلائل الإمامة ص٤٨٩، الغيبة للشيخ الطوسي ص١٦٧، ح١٢٩، ص٢٠٨، ح١٧٨)، بل قد روى عن
محمد بن بحر الشيباني أحمد بن علي بن العباس بن نوح (رجال النجاشي ص٣٨٤، الرقم ١٠٤٤) والظاهر كون ابن نوح
حياً في سنة ٤٠٨ أي سنة ورود الشيخ الطوسي بغداد؛ إذ ذكر في الفهرست ص٨٧، الرقم ١١٧ في ترجمة ابن نوح: مات
عن قرب إلا أنّه كان بالبصرة ولم يتّفق لقائي إيّاه، وقد روى ابن نوح عن الشيخ الصدوق (رجال النجاشي ص١٣١،
الرقم ٣٣٨، ص١٣٧، الرقم ٣٥٣، جمال الأسبوع ص٥٢١).
لكنّ الظاهر كون محمد بن بحر من المعمّرين، فقد ورد في كمال الدين ص٤١٧، ح١ ودلائل الإمامة ص٤٨٩، ح٤٨٨
بإسنادهما إلى محمد بن بحر الرهني الشيباني، قال: وردت كربلاء سنة ست وثمانين ومائتين...، والشيخ الصدوق ولد
حوالي سنة ست وثلاثمائة وقد روى أبو عمرو الكشي -وهو في طبقة متقدمة على طبقة الشيخ الصدوق واقع في أسناده
عن محمد بن بحر الشيباني في رجال الكشي ص١٤٧، الرقم ٢٣٥.
هذا وقد وردت ترجمة محمد بن بحر الشيباني في معجم الأدباء ٦:٤١٧ وكذا في الوافي بالوفيات ج٢، ص٢٤٣، وفيهما
نقل عن ابن النحاس، وهو مصحّف ابن النجاشي، وهو صاحب الرجال المعروف عندنا بالنجاشي.

المقام الأول: القرائن على الأخذ الشفهي

قد صرّح المصنّف في جملة من الموارد بسماع الحديث[1]، لكن مجرّد هذا ليس دليلاً على عدم الأخذ عن الكتاب.

نعم، التعبير الوارد في بعض الموارد يشهد بكون الأخذ شفهياً، كما في كمال الدين ص٤٧٣: ووجدت مثبتاً في بعض الكتب المصنفة في التواريخ ولم أسمعه إلا عن محمد بن الحسين بن عبّاد أنّه قال: مات أبو محمد الحسن بن علي يوم الجمعة...

وكما في ص٤٥٣، الرقم ٢٠: وسمعنا شيخاً من أصحاب الحديث يقال له أحمد بن فارس الأديب يقول: سمعت بهمدان حكاية حكيتها كما سمعتها لبعض إخواني، فسألني أن أثبتها له بخطي ولم أجد إلى مخالفته سبيلاً وقد كتبتها وعهدتها على من حكاها.

وظاهره كون الكتابة لخصوص بعض الإخوان لا في كتاب أحمد بن فارس[2].

---

١ ـ كما في كمال الدين ص٣١٨، ح١: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطّار (رضي الله عنه)، حدّثنا أبي عن محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري... عن أبي سعيد العصفري...، وفي ذيله: قال مصنف هذا الكتاب (رضي الله عنه): قد روي هذا الخبر بغير هذا اللفظ إلّا أنّ مسموعي ما قد ذكرته.

ويحتمل أخذه من نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى، أو من أصل أبي سعيد العصفري.

وفي كمال الدين ص٣٦٩، ذيل ح٦ كلام المصنف: لم أسمع هذا الحديث إلّا من أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه) بهمدان عند منصرفي من حج بيت الله الحرام، وكان رجلاً ثقة ديّناً فاضلاً...

ويحتمل سماع المصنف عن أحمد بن زياد كتاب علي بن إبراهيم بن هاشم وكون الحديث موجوداً فيه، كما يحتمل أن يكون الأخذ شفهياً كما هو المظنون.

٢ ـ ولعلّ ما ورد في كمال الدين ص٣٨، ح١ نظير ذلك: حدّثنا علي بن عبد الله الورّاق، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله عن أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قال: دخلت على أبي محمّد الحسن ابن علي...، وفي ذيله كلام المصنف: لم أسمع بهذا الحديث إلّا من علي بن عبد الله الورّاق وجدت بخطه مثبتاً فسألته عنه، فرواه لي عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن إسحاق (رضي الله عنه) كما ذكرته، فلعلّ متن الحديث كان مثبتاً بخطّ الوراق وقد أخبر الصدوق بسنده شفهاً.

ويؤيّد كون أخذ هذين النقلين بالسماع لا بالاعتماد على الكتاب انحصار رواية الشيخ الصدوق، عن محمّد بن الحسين بن عبّاد، وأحمد ابن فارس الأديب بهذين الخبرين، وسيأتي عن قرب أنّه من قرائن النقل الشفهي.

وهنا قرائن على كون أخذ الحديث من لسان المشايخ من دون أخذ عن كتاب مدوّن[1].

القرينة الأولى: انحصار السند برجل واحد ليس مؤلّفاً لكتاب

ورد في كمال الدين: ٥٠١و٥٠٢ هذه الروايات:

٢٨- وحدّثنا أبو جعفر محمّد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، قال: كنت أحمل الأموال التي تجعل في باب الوقف إلى أبي جعفر محمد بن عثمان العمري...

٢٩- وحدّثنا أبو جعفر محمّد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، أنّ أبا جعفر العمري حفر لنفسه قبراً.

٣٠- وحدّثنا أبو جعفر محمّد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، قال: دفعت إلى امرأة سنة من السنين ثوباً وقالت: احمله إلى العمري (رضي الله عنه)...

٣١- وحدّثنا أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، قال: سألني علي بن الحسين بن موسى بن بابويه(رضي الله عنه) بعد موت محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه) أن أسأل أبا القاسم الروحي. قال أبو جعفر محمّد بن علي الأسود (رضي الله عنه) وسألته في أمر نفسي...

والظاهر أنّ هذه الروايات أخذت شفهاً، لعدم كون أبي جعفر محمد ابن

---

١ ـ إشارة إلى إمكان الاعتماد على مصدر مكتوب ككرّاسة دون الكتاب المدوّن المضبوط.

علي الأسود من أرباب الكتب كما يعلم من مراجعة فهرستي الشيخ والنجاشي، وأمّا احتمال كونه ذا كتاب لم يعثرا عليه فبعيد جدّاً خصوصاً بعد كون أبي جعفر الأسود من أهل قم ظاهراً مرتبطاً مع علي بن بابويه، وقد سافر إلى بغداد لملاقاة محمد بن عثمان والحسين بن روح (رحمهما الله)، وقد كان من مصادر الشيخ والنجاشي فهرست الصدوق، فيبعد أن يكون أبا جعفر الأسود من أرباب الكتب لم يذكر اسمه في فهرست الصدوق[1]، أو ذكر فيه ولم ينقل عنه الشيخ والنجاشي في فهرستيهما...

ومنه يعرف أنّه لو فرض ـ وذلك على وجه بعيد جداً ـ كون أبا جعفر الأسود صاحب كتاب لم يكن هذا الكتاب في متناول أيدي الصدوق قدس سره حتى ينقل عنه، فافهم.

ونظير هذا أخبار نقلها الشيخ الصدوق عن محمد بن علي بن متيل[2]، فإنّه ليس من أرباب الكتب ولم يرد ذكره في غير هذه الأخبار.

القرينة الثانية: انحصار رواية الصدوق عن شيخه بحديث واحد أو حديثين

قد روى الشيخ الصدوق عن جماعة من مشايخه لم يذكروا في كتب الرجال في أرباب التصانيف رواية واحدة الظاهر أخذها شفهاً، وهم:

* أبو الحسن أحمد بن ثابت الدواليني، وقد حدّث الصدوق بمدينة

١ ـ كان بين أبي جعفر الأسود والشيخ الصدوق ارتباط وثيق، حيث ذكر الصدوق بعد إيراد حكاياته: كان أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه) كثيراً ما يقول لي إذا رآني اختلف إلى مجلس شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه) وأرغب في كتب العلم وحفظه: ليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم وأنت ولدت بدعاء الإمام عليه السلام.

فعليه خفاء تأليف أبي جعفر الأسود على الشيخ الصدوق في غاية البعد، بل الظاهر أن أبا جعفر الأسود لم يكن من أهل العلم، وإنّما هو من الرجال المعتمدين المرتبطين بالنوّاب، ولعلّه كان من وكلائهم.

٢ ـ كمال الدين ص٥٠٣، ح٣٣ - ص٥٠٤، ح٣٥.

علي الأسود من أرباب الكتب كما يعلم من مراجعة فهرستي الشيخ والنجاشي، وأمّا احتمال كونه ذا كتاب لم يعثرا عليه فبعيد جدّاً خصوصاً بعد كون أبي جعفر الأسود من أهل قم ظاهراً مرتبطاً مع علي بن بابويه، وقد سافر إلى بغداد لملاقاة محمد بن عثمان والحسين بن روح (رحمهما الله)، وقد كان من مصادر الشيخ والنجاشي فهرست الصدوق، فيبعد أن يكون أبا جعفر الأسود من أرباب الكتب لم يذكر اسمه في فهرست الصدوق[1]، أو ذكر فيه ولم ينقل عنه الشيخ والنجاشي في فهرستيهما...

ومنه يعرف أنّه لو فرض ـ وذلك على وجه بعيد جداً ـ كون أبا جعفر الأسود صاحب كتاب لم يكن هذا الكتاب في متناول أيدي الصدوق قدس سره حتى ينقل عنه، فافهم.

ونظير هذا أخبار نقلها الشيخ الصدوق عن محمد بن علي بن متيل[2]، فإنّه ليس من أرباب الكتب ولم يرد ذكره في غير هذه الأخبار.

القرينة الثانية: انحصار رواية الصدوق عن شيخه بحديث واحد أو حديثين

قد روى الشيخ الصدوق عن جماعة من مشايخه لم يذكروا في كتب الرجال في أرباب التصانيف رواية واحدة الظاهر أخذها شفهاً، وهم:

* أبو الحسن أحمد بن ثابت الدواليني، وقد حدّث الصدوق بمدينة

---

١ ـ كان بين أبي جعفر الأسود والشيخ الصدوق ارتباط وثيق، حيث ذكر الصدوق بعد إيراد حكاياته: كان أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه) كثيراً ما يقول لي إذا رآني اختلف إلى مجلس شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه) وأرغب في كتب العلم وحفظه: ليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم وأنت ولدت بدعاء الإمام عليه السلام.

فعليه خفاء تأليف أبي جعفر الأسود على الشيخ الصدوق في غاية البعد، بل الظاهر أن أبا جعفر الأسود لم يكن من أهل العلم، وإنّما هو من الرجال المعتمدين المرتبطين بالنوّاب، ولعلّه كان من وكلائهم.

٢ ـ كمال الدين ص٥٠٣، ح٣٣ ـ ص٥٠٤، ح٣٥.

السلام[١].

* محمد بن جعفر بن الحسين البغدادي[٢].

* أبو سعيد محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي[٣].

* أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[٤].

* أبو الحسين صالح بن شعيب الطالقاني[٥].

* الحسين بن علي بن محمّد القمي المعروف بأبي علي البغدادي[٦].

وقد ورد في كمال الدين ص٣٤٣ ح٢٦٢ هذا السند: حدّثنا إسحاق ابن عيسى ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله...

ومحمد بن الحسن في هذا السند هو ابن الوليد، وقد تكرّر نقل الصندوق عنه وعن أبيه، عن سعد بن عبد الله، وأمّا إسحاق بن عيسى فلم يرد ذكره إلا هنا،فلعلّ المصنف أخذ عنه هذا الحديث شفهاً، ثم لـمّـا رأى الحديث في كتاب سعد بن عبد الله عطف على إسحاق بن عيسى شيخه محمد بن الحسن الراوي لكتاب سعد بن عبد الله.

ويلحق بهؤلاء الحاكم أبو محمد بكر بن علي بن محمد بن الفضل الحنفي

---

١ ـ المصدر السابق ص٢٦٤، ح١١، وقد أشار إليه في ص١٥٦، ح١٤ أيضاً وقد نقله عنه الراوندي في قصص الأنبياء ص٣٦١، ح٤٣٧.

٢ ـ كمال الدين ص٢٣٥، ح٤٦.

٣ ـ كمال الدين ص٢٩٠، ح٢ وهو الذي طلب من المصنف تأليف الكتاب كما في ص٣ ، وليس في نسبه هنا «بن علي» بعد الحسن، فلاحظ.

٤ ـ كمال الدين ص٤٧٣، رقم ٣٤ وبعده: قال: سمعت أبا الحسين الحسن بن وجناء... وستأتي الإشارة إلى دور صيغة السماع في هذا البحث.

٥ ـ كمال الدين ص٥٠٣، ح٣٢، حدّثه في ذي القعدة سنة ٣٣٩.

٦ ـ كمال الدين ص٥١٨، ح٤٧، قال: كنت ببخارى فدفع إليّ المعروف بابن جاوشير... فهذا الحديث من أمثلة القرينة الأولى أيضاً.

الشاشي، حدّث الصدوق بإيلاق، وقد نقل عنه رواية واحدة بسندين[١].

ونظير هذه عدم رواية الصدوق عن شيخه إلا روايتين، فقد روى الصدوق عن جماعة من مشايخه لم يذكروا في عداد أرباب الكتب، روايتين لا يبعد أخذهما عن المشايخ شفهاً، وهم:

* أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن عبد الله بن [محمد بن] مهران الآبي الأزدي العروضي، حدّث الشيخ الصدوق بمرو[٢].

* أبو جعفر محمد بن محمّد الخزاعي[٣].

*أبو جعفر محمد بن علي بن أحمد بن بزرج بن عبد الله بن منصور ابن يونس بن بزرج صاحب الصادق عليه السلام[٤].

* الشريف أبو عبد الله محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام[٥].

---

١ ـ كمال الدين ص٢٩٢ و٢٩٣.

٢ـ المصدر السابق ص٤٣٣ ح١٦ وكذا في ص٤٧٦، ح٢٦ مع الترضي عليه وإضافة "محمد بن" إلى نسبه.

٣ ـ كمال الدين ص٤٤٢، ح١٦ وفيه: حدّثنا أبو علي الأسدي عن أبيه عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي أنّه ذكر عدد من انتهى إليه ممّن وقف على معجزات صاحب الزمان ورآه من الوكلاء... ومن غير الوكلاء.

وص٥٢٢، ح٥١ وفيه: حدّثنا أبو علي بن أبي الحسين الأسدي عن أبيه (رضي الله عنه) قال: ورد عليّ توقيع من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري (قدس الله روحه)... وأبو الحسين الأسدي هو محمد بن جعفر المتحد مع محمد بن أبي عبد الله الكوفي، فالظاهر زيادة "عن" بعد أبيه في السند الأوّل.

٤ ـ كمال الدين ص٥١٦، ح٤٥ وفيه: قال سمعت محمد بن الحسن الصيرفي الدورقي المقيم ببلخ يقول: أردت الخروج إلى الحج...، وهذا الرجل كأبي جعفر محمد بن علي بن أحمد لم يكن بالمؤلّف، فهذا السند من أمثلة القرينة الرابعة الآتية أيضاً.

وقد روى الصدوق عن هذا الشيخ في ما بعده (ص٥١٧ ح٤٦) قائلاً: وحدّثنا أبو جعفر محمّد بن علي بن أحمد البزرجي، قال: رأيت سر من رأى...، فالخبر من أمثلة القرينة الأولى أيضاً.

٥ ـ فضائل الأشهر الثلاثة ص٣٣ في أسناده إلى عمل أم داوود، كمال الدين ص٥٤٣ ح٩: وفيه: وأخبرني أبو محمد الحسن بن محمّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب^ فيما أجازه لي مما صحّ عندي من حديثه، وصحّ عندي هذا الحديث برواية الشريف أبي عبد الله محمد بن الحسن بن إسحاق بن أنه قال: حججت في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة...

⇦

هذا وفي كمال الدين ص٥٢٨، ذيل١: وحدّثنا أبو بكر محمد بن عمر ابن عثمان بن الفضل العقيلي الفقيه، قال: حدّثنا أبو عمرو [فذكر جماعة]، قالوا: حدّثنا أبو يعلى بن [كذا في المطبوعة و«بن» زائدة] أحمد ابن المثنى الموصلي، عن عبد الأعلى بن حمّاد النرسي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله بهذا الحديث مثله سواء.

حدّثنا أبو بكر محمد بن عمر بن عثمان بن الفضل العقيلي الفقيه بهذا الإسناد عن مشايخه عن أبي يعلى الموصلي، عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلّى ذات يوم بأصحابه الفجر.

وقد يخطر بالبال أخذ الحديثين من كتاب أبي يعلى الموصلي، وهو أحمد بن علي بن المثنى صاحب المسند المشهور، لكن يبعد ذلك انحصار الطريق بهذين الحديثين[1]، فلو كان مسند أبي يعلى موجوداً عند الصدوق لكان من الطبيعي النقل عنه أكثر من هذا، فتأمّل.

نعم، احتمال أخذ أبي بكر العقيلي عن كتاب أبي يعلى الموصلي قريب.

القرينة الثالثة: رواية المصنف عن شيخه أحاديث قليلة متفرقة الأسناد

روى الشيخ الصدوق عن بعض مشايخه ممن لم يكن من أرباب التصنيف

⇨

وقد ذكر مصحّح الكتاب في الهامش كلاماً في تفسير العبارة بنقل ورد في كتب الرجال من تضعيف أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى، وهو لا يرتبط بكلام الصدوق أصلاً، بل الصدوق يقول: حيث أجاز له الحسن بن محمد بن يحيى إجازة عامة بجميع ما صحّ عنده من روايته، وقد روى الشريف أبو عبد الله هذا الحديث عن الحسن بن محمد بن يحيى دخل هذا الحديث في ما أجازه الحسن بن محمد بن يحيى، حيث كان الشريف أبو عبد الله معتمداً عند الصدوق فجاز له أن يعبر بصيغة «أخبرني»، وتفصيل الكلام في ذلك موكول إلى ما أوردناه في رسالة مستقلة في تفسير صيغ تحمّل الحديث.

١ـ لم يرد ذكر أبي يعلى الموصلي إلا هنا وفي الخصال ص٤٧٣، ح٣٠: حدّثنا أحمد بن محمد بن إسحاق، قال: حدّثنا أبو يعلى الموصلي.

روايات قليلة مع تفرّق أسنادها، والظاهر أخذ الصدوق عن المشايخ هذه الأحاديث شفهاً، وهؤلاء هم:

* أبو أحمد القاسم بن محمّد بن أحمد السّراج الهمذاني[١]، حدّث الصدوق بهمذان، وقد روى عنه خمسة أحاديث مختلفة الأسناد.

* الشريف أبو الحسن علي بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد ابن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، روى عنه الصدوق ثلاثة أحاديث متفرقة الأسناد[٢].

* أبو سعيد محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق المذكّر المعروف بأبي سعيد المعلم بنيسابور، حدّث الشيخ الصدوق بنيسابور، وقد روى عنه ثمانية أحاديث متفرقة[٣].

ويلحق بهم أحمد بن محمد بن رزمة القزويني؛ إذ روى عنه الصدوق ثلاثة أحاديث[٤]، يروي هو في اثنين منها عن أحمد بن عيسى العلوي الحسيني[٥]، وهو أيضاً كابن رزمة ليس من أرباب الكتب، فالظاهر أخذ الصدوق عنه شفهاً.

---

١ ـ كمال الدين ص٢٩٢، ذيل ح٢، التوحيد، ص٣٣١، ح١٠ (ومثله في العلل ج١، ص٨١، ح١) الخصال ص١٠٦ ح٧٠ (وفيه: حدّثنا أبو أحمد القاسم بن محمد بن أحمد بن عبدويه السراج الزاهد الهمذاني بهمذان منصرفنا من بيت الله الحرام سنة أربع وخمسين وثلاثمائة) ص٣٤٤، ح١٠، معاني الأخبار ص٢٧٥، ح١، ثم إنّه لم أجد لهذا الرجل ذكراً في غير كتب الصدوق +، فليس هو بصاحب كتاب.

٢ ـ كمال الدين ص٣٢١، ح٣، ص٤٦٥، ح٢٢، ص٥٧٦، ولم يذكر في مصدر آخر.

٣ ـ كمال الدين ص٢٩٤، ح٣، التوحيد ص٢٤، ح٢٢ (ومثله في عيون أخبار الرضا عليه السلام ج٢، ص١٣٤، ح١)، ص٧٧، ح٣٣، الخصال ص١٩٩، ح٩ (ومثله في العلل ج١، ص١٥٧، ح١)، ص٥٠١، ح٢، ص٥٤٦، ح٢٧، العلل ج١، ص١٣٩، ح١، ج٢، ص٤٦٧، ح٢٣ وفي جملة من هذه الأحاديث قرائن أخرى على الأخذ الشفهي فلاحظ، ولم أجد ترجمة لأبي سعيد المعلّم، فهو ليس من أرباب الكتب.

٤ ـ كمال الدين ص١٩١، ح٤٠، لاحظ أيضاً الهامش الآتي.

٥ ـ الأمالي مج٥٣/ ١٠ (مثله في العيون ص٢٥٠، ح٣)، مج٥٤/ ١٠.

القرينة الرابعة: عدم وجود صاحب الكتاب في سند الحديث

المثال الأوّل: كمال الدين ص٥٣٨، ح١: حدّثنا أبو سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن نصر السجزي، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن الفتح الرقي، وأبو الحسن علي بن الحسن بن الأشكي ختن أبي بكر، قالا: لقينا بمكة رجلاً من أهل المغرب...، ثم أورد أحاديث عن المعمّر المغربي علي بن عثمان بن خطّاب، وليس في سند الحديث صاحب كتاب، وأبو سعيد السجزي هذا رجل معروف في العامة لم أجد من نسب إليه كتاباً[1]، وقد وردت رواياته في كتب الصدوق[2]، ولم يقع في كثير من أسناده مؤلف للكتاب، والظاهر أخذ الصدوق لرواياته عن لسانه حتى في ما وقع مؤلّف مشهور في السند[3] لغرابة طريق الصدوق إليه، وفي أحاديثه في كمال الدين قرائن جلية على الأخذ عن لسانه[4].

المثال الثاني: كمال الدين ص٥٠٣، ح٣٣: أخبرنا محمد بن علي بن متيل، عن عمّه جعفر بن محمد بن متيل، قال: لما حضرت أبا جعفر محمد بن عثمان العمري السمّان (رضي الله عنه) الوفاة، ونظير السند في ص٥٠٤، ح٤٤.

المثال الثالث: كمال الدين ص٤٣٢، ح٩ وص٤٣٤، ح١[5]، والظاهر أنّهما أنّهما قطعتا من خبر واحد فلاحظ.

---

١ ـ لاحظ ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ج٣٢، ص٢٥٢، سير أعلام النبلاء: ج١٦ ص٤٢٧، تاريخ الإسلام له ج٢٧، ص٥٢، الأنساب للسمعاني ج٥، ص٥٦٤.

٢ ـ التوحيد: ص١٣٦، ح٨، (ومثله في العيون ج١، ص١١٨، ح٨) ص٣١١، ح١ (ومثله في معاني الأخبار ص٩، ح٣)، معاني الأخبار ص٥، ح٢، علل الشرائع ج١، ص١٥٨، ح٣.

٣ ـ كما في التوحيد ص٣٤٥، ح٢؛ إذ ورد في سنده محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وكما في علل الشرائع ج٢، ص٤٦٩، ح٣٠؛ إذ ورد عبّاد بن يعقوب في السند.

٤ ـ كمال الدين ص٢٩٠ ـ والسند غريب، ص٥٤٧، ح١، وفيه: قال: وجدت في كتاب لأخي أبي الحسن بخط يقول: سمعت بعض أهل العلم...، ص٥٦٢، ولم يقع صاحب كتاب في السند .

٥ ـ لاحظ أيضاً الخصال ص٤٤٥، ح٤٢.

ثم إنّه روى الصدوق عن بعض مشايخه الذين ليسوا بصاحب الكتاب تارة في الطريق إلى كتب الرواة، وأخرى في أسناد غريبة متفرّدة، ولا يبعد أخذ القسم الأخير من لسان المشايخ، كما في جملة من رواياته[1] عن أحمد بن الحسن القطّان المعروف بأبي علي بن عبد ربه الرازي، وهو شيخ كبير لأصحاب الحديث[2].

المقام الثاني: تعيين مصدر الحديث مع وجوده فيما بأيدينا

وهنا عدة مصادر موجودة يحتمل أخذ الصدوق منها في كمال الدين.

الأوّل: الكافي:

ورد في أسناد كمال الدين اسم محمد بن يعقوب في جملة من الأحاديث، لكن هذه الأحاديث لم ترد في الكافي، والظاهر أخذ بعضها من رسائل الأئمة[3]، ويحتمل أخذ كثير منها من كتابه في الردّ على القرامطة[4]، والذي ورد في الكافي بالسند الموجود في كمال الدين اثنان[5]، والظاهر أخذهما من الكافي، وقد بحثنا عن روايات الكليني في كتب الصدوق فرأينا أنّ الراوي عن الكليني في ما أخذ عن الكافي يختلف عن الراوي عنه فيما لم يأخذ عنه[6]، ولا يسع المقام لتوضيح ذلك وبيان وجهه.

---

١ ـ كمال الدين ص٦٧، ص٢٣٤، ح٤٤، ص٢٧١، ح١٧، ص٢٧٢، ح١٩و٢٠.

٢ ـ كمال الدين ص٦٧ وأيضاً ص٥٣٢، ح١.

٣ ـ كمال الدين ص٤٨٣، ح٤ (وهو توقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام في جواب إسحاق بن يعقوب) ص٥٢٢، ح٥٢ (وهو مكاتبة لمحمد بن عيسى اليقطيني إلى علي بن محمد بن علي عليهم السلام).

٤ ـ كمال الدين ص٣٦، ص٣٢٣، ح٨، ص٣٢٧، ح٧، ص٣٣٠، ح٧، ص٤٠٨، ح٤، ص٤٣٠، ح٤، ص٥٣٧، ح٢، ص٦٧٥، ح٣٢.

٥ ـ كمال الدين ص٤٣٥، ح٤ (الكافي ج١، ص٥١٤، ح٢)، ص٥٣٦، ح١ (الكافي ج١، ص٣٤٦، ح٣).

٦ ـ وملخّصه ممّا يرتبط بكمال الدين أنّ الراوي فيما أخذ من الكافي هو علي بن أحمد الدقاق فقط (كما في الموضع الثاني ممّا مرّ في الهامش المتقدّم)، أو هو مع غيره (كما في الموضع الأوّل)، وأمّا ما لم يؤخذ من الكافي فراويه إمّا محمد بن محمد بن عصام (الكليني) فقط كما في أكثر الموارد، وإمّا محمد بن موسى بن المتوكل كما في كمال الدين ص٦٧٥، ح٣٢.

الثاني: الإمامة والتبصرة من الحيرة لعلي بن الحسين بن موسى بن بابويه:

يروي المصنّف عن أبيه في كمال الدين كثيراً، فيخطر بالبال كون كتاب الإمامة والتبصرة من الحيرة الذي موضوعه يقرب من موضوع كتاب كمال الدين من مصادره، ويؤكّده التقارب بين الكتابين في بعض عناوين الأبواب، ففي كمال الدين ص٢١١: باب اتّصال الوصية من لدن آدم عليه السلام وأنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله عز وجلّ على خلقه إلى يوم القيامة، والعنوان يشبه عنواني البابين من الإمامة والتبصرة: ١- باب الوصية من لدن آدم عليه السلام. ٢- باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة.

وفي كمال الدين ص٤١٤: باب ما روى في أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وفي الإمامة والتبصرة، الباب الثامن: باب في أن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام.

لكن بعد المقارنة بين أحاديث الكتابين لم نر بينهما شبهاً كثيراً[1]، والتشابه بين بعض أحاديثهما[2] يمكن أن يكون لأجل وحدة مصدرهما ككتاب سعد بن عبد الله،ولعلّ هذا هو الوجه في تشابه عناوين الأبواب في بعض الموارد كما رأيت .

والحاصل: أنّ الحكم بكون الإمامة والتبصرة من مصادر كمال الدين مشكل، ولعلّ المصنف قدس سره اكتفى بالرجوع إلى مصادر الإمامة والتبصرة

---

١ ـ ربما كانت أحاديث متوالية موجودة في الكتابين لكن يختلف السند وترتيب الأحاديث فيهما: كمال الدين ص٤١٤، ح١ ـ ص٤١٥، ح٣ (الإمامة والتبصرة، ص٥٦، ح٤٠، ص٥٧، ح٤٢، ص٥٧، ح٤١).

٢ ـ كمال الدين ص٤١٠، ح١ (الإمامة والتبصرة ص٩٠، ح٧٩)، ح٣ (الإمامة والتبصرة، ص٩٠، ح٧٨)، لاحظ أيضاً كمال الدين ص٢١١، ح١ (الإمامة والتبصرة، ص٢١، ح١ وفي السند في الكتابين اختلاف في بعض الموارد).

ككتاب سعد بن عبد الله[١]، ومحمد بن يحيى[٢]، وعبد الله بن جعفر الحميري[٣]، ومحمد بن أحمد بن يحيى[٤]، ومحمد بن أبي عمير[٥]، وغيرها[٦]، عن الرجوع إلى كتاب الإمامة والتبصرة، والظاهر أنّ جميع هذه الكتب من مصادر كمال الدين.

نعم، احتمال الأخذ عن الإمامة والتبصرة غير منفٍ كما يأتي.

الثالث: كتاب سليم بن قيس الهلالي:

ورد في مواضع من كمال الدين بإسناده عن سليم بن قيس، فربما يخطر بالبال الأخذ عن كتاب سليم[٧]، لكن من المحتمل الأخذ عن كتاب سليم بواسطة سائر المصادر ككتاب سعد بن عبد الله أو الإمامة والتبصرة، بل

---

١ ـ الإمامة والتبصرة ص٢١، ح١، ص٢٥، ح٣و٤، ص٢٨، ح٨-١٢، ص٣١، ح١٦ - ص٣٨، ح١٩، ص٤٠، ح٢١ - ص٤٨، ح٣١، ص٥٠، ح٣٤ - ص٥١، ح٣٦، ص٥٤، ح٣٨، ص٥٧،ح٤١و٤٢، ص٥٩، ح٤٦، ص٦٣، ح٥٠، ص٦٤، ح٥٣، ص٨٢، ح٦٩-٧١، ص٩٠، ح٧٨و٧٩.

٢ ـ الإمامة والتبصرة ص٢٥، ح٢، ص٢٧، ح٥-٧، ص٦٠، ح٤٨و٤٩، ص٦٥، ح٥٤ - ص٧٠، ح٥٨، ص٧٣، ح٦٣ـ٦٥، ص٨٤، ح٧٢، ص٩١، ح٨٠ وأيضاً ص٧٧، ح٦٧ ـ على احتمال ـ.

٣ ـ الإمامة والتبصرة، ص٣١، ح١٤و١٥، ص٣٨، ح٢٠، ص٤٩، ح٣٢و٣٣، ص٥٨، ح٤٣-٤٥، ص٨٧، ح٧٥-٧٧، ص٩٢، ح٨١-٨٤.

٤ ـ الإمامة والتبصرة، ص٥٥، ح٣٩و٤٠، ص٩٤، ح٨٥-٨٧ وأيضاً ص٧٧، ح٦٧ - على احتمال ـ.

٥ ـ الإمامة والتبصرة ص٧٢، ح٦٠-٦٢، ص٨٤، ح٧٣.

٦ ـ تبدأ سائر أسناد الإمامة والتبصرة بأحمد بن إدريس (ص٣٠، ح٣١، ص٦٠، ح٤٧، ص٦٣، ح٥١، ص٧٥، ح٦٦و٦٧) وبأحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى (ص٧١، ح٥٩) وبحمزة بن القاسم (ص٥١، ح٣٧) وبالحسن بن أحمد المالكي (ص٦٤، ح٥٢، والظاهر أنّه غير الحسين بن أحمد المالكي) - كما يأتي - وبمحمد بن موسى (ص٨٥، ح٨٤)، ولعلّ علي بن بابويه أخذ عن هؤلاء شفهاً، إلّا أحمد بن إدريس فيحتمل كون الأخذ عن كتابه.

٧ ـ لاحظ ـ مضافاً إلى ما في المتن ـ: كمال الدين ص٢٤٠، ح٦٣ (كتاب سليم ص٦٠٦ ومن المحتمل أخذه من بصائر الدرجات ص٨٣ ح٦ لمحمد بن الحسن الصفار الواقع في السند) ص٢٦٢، ح١٠ (كتاب سليم ص٥٦٥، وفي سند كمال الدين هنا بحث يأتي في الهوامش الآتية)، ص٢٧٠، ح١٥ (كتاب سليم ص٨٣٤ والحديث ورد في الإمامة والتبصرة ص١١٠، ح٩٧ ومن المحتمل أخذ الحديث منه أو من مصدره كتاب سعد بن عبد الله)، ص٢٧٤، ح٢٥ (كتاب سليم ص٦٣٦)، ص٤١٣، ح١٥ (والحديث لم يرد في النسخ الموجودة من كتاب سليم).

هذا الاحتمال هو الظاهر في بعض الموارد، كما في كمال الدين ص٢٦٢، ح٩، ففيه: حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد ابن عبدالله، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان، عن أبان بن تغلب، عن سليم بن قيس الهلالي، عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه)، قال: «دخلت على النبيّ صلى الله عليه وآله فإذا الحسين بن علي على فخذه»[1]، والخبر لم يرد في النسخ الموجودة من كتاب سليم، وقد ورد بهذا الإسناد في عدة من كتب الصدوق[2]، لكن السند لا يخلو من غرابة، فإنّ راوي كتاب سليم هو أبان بن أبي عيّاش لا أبان بن تغلب[3].

وقد روى هذا الخبر ابن شاذان في مائة منقبة ص١٢٤، الرقم ٥٨ بسنده عن حماد بن عيسى، قال: حدّثني عمر بن أذينة، قال: حدّثني أبان ابن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي، (عنه في مقتل الخوارزمي ص١٤٦)، ومن القريب وقوع تحريف في السند في كتب الصدوق[4].

ومن الطريف أنّ سند الحديث في الإمامة والتبصرة ص١١٠، ح٩٦ نفس السند الموجود في كتب الصدوق، فلا يبعد القول بأخذ الصدوق

١ ـ عنه إعلام الورى، ج٢، ص١٨٠.

٢ ـ الخصال ص٤٧٥، ح٣٨، عيون أخبار الرضا عليه السلام ج١، ص٥٢، ح١٧ مع تصحيف تغلب بـ "خلف"، وقد نقله عن الصدوق في كفاية الأثر ص٤٦ مع هذا التصحيف وكذا في البحار ج٣٦ ص٢٤١ ح٤٧ نقلاً عن كمال الدين والعيون، والظاهر كون لفظ الحديث مأخوذاً من العيون.

٣ ـ نقل عن الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة حديثاً آخر رواه بسنده عن حماد بن عيسى إلى آخر السند نظير ما في كتب الصدوق [لاحظ كتاب سليم بن قيس، ج٢، ص٩٥٨، في مستدركات الكتاب]، والاعتماد عليه في الحكم برواية أبان بن تغلب عن سليم بن قيس مشكل ووقوع التحريف فيه أيضاً قريب.

٤ ـ ورد بعده في كمال الدين (رقم١٠) بسند آخر عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن اذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم بن قيس الهلالي، قال سمعت سلمان الفارسي (رضي الله عنه) يقول ... وفي هذا السند أيضاً تحريف، والظاهر: حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن اذينة عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس، لاحظ الكافي ج١، ص٢٩٧، ح١، وج٢ ص٣٩١، ح١ ـ وفيه تصحيف واو العطف بعن ـ ومثله في ص٤١٤، ح١.

للحديث عن الإمامة والتبصرة أو عن مصدره أي كتاب سعد بن عبد الله.

وفي كمال الدين ص٢٨٦، ح٣٧ بسنده المتكرّر إلى محمّد بن مسعود، قال: حدّثنا محمد بن نصير[1]، عن الحسن بن موسى الخشّاب، قال: حدّثنا الحكم بن بهلول الأنصاري، عن إسماعيل بن همام، عن عمران ابن قرّة، عن أبي محمد المدني، عن ابن أُذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، قال: حدّثنا سليم بن قيس الهلالي، والظاهر أخذ الصدوق عن كتاب محمد ابن مسعود العياشي، كما نقله عنه في شواهد التنزيل ج١، ص٤٧، ح٤١[2]، والسند غريب لم أجده في موضع آخر، والظاهر نقل العيّاشي للحديث عن سليم بن قيس بطريق السماع عن المشايخ، وليس السند طريقاً للعيّاشي إلى كتاب سليم.

الرابع: تفسير فرات الكوفي:

ورد في موضع من كمال الدين روايته عن الحسن بن محمد بن سعيد الهاشمي، عن فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي، قال: حدّثنا محمد بن علي بن أحمد الهمداني، وقد تكرّر السند إلى فرات بن إبراهيم في كتب الصدوق[3]، ومن القريب كونه طريقاً للمصنف إلى كتاب فرات، لكن حيث إنّ الحديث ليس موجوداً في التفسير الموجود، فليس هو مصدراً

١ -في متن المطبوعة: نصر، والظاهر ما أثبتناه عن هامشه وعن شواهد التنزيل.

٢ -فيه: حدّثنا محمد بن مسعود بن محمد ...، والظاهر: حدّث بدل حدّثنا؛ فإن العيّاشي ليس من مشايخ الحاكم الحسكاني مؤلف شواهد التنزيل، بل يروي عنه بتوسّط علي بن موسى بن إسحاق (ج١، ص٣٠، ح١٢، ص٧٩ ح٩٣، ص٢٥٥، ح٢٤٩، ص٢٨١، ح٥١٢ ج٢، ص٤٥١، ح١١١٦) وفي ج٢، ص٢٧٠، ح٩٠٤: أبو النضر- محمد بن مسعود بن محمّد العياشي في كتابه، وهو يؤيّد ما ذكرناه من استظهار حدّث بدل حدّثنا.

٣ -الأمالي للصدوق مج٢، ح٦، مج٢٦، ح٨، مج٣٩، ح١٠، مج٥٨، ح٨، مج٦٣، ح١١، مج٦٩، ح١٢، مج٨٣، ح٤، الخصال ص٤١٨، ح١١، ص٤٥٧، ح٢، العيون ج١، ص٢٦٢، ح٢٢، ج٢، ص٤٩، ح١٩١، فضائل الأشهر الثلاثة ص٦٣، ح٤٦، ص١٢٤، ح١٣٢، معاني الأخبار ص٣٦، ح٧و٨، ص٥٦، ح٥، ص٧٤، ح١، علل الشرائع ج١، ص٥، ح١، ص١٣٥، ح٢، ص١٤٢، ح٧.

لكمال الدين، وفي سائر روايات فرات الواردة في كتب الصدوق بحث لا حاجة لذكره هنا.

الخامس: أصل أبي سعيد العصفري:

ورد أبو سعيد العصفري في موضعين من كمال الدين:

الأوّل: ص٢٠٤، ح١٤؛ حدّثنا أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا محمد بن أحمد، عن أبي سعيد العصفري، عن عمرو بن ثابت.

الثاني: ص٣١٨، ح١؛ حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطّار (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا أبي، عن محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمد بن الحسن، عن أبي سعيد العصفري، عن عمرو بن ثابت.

والحديثان وردا في أصل أبي سعيد العصفري المطبوع في ضمن الأصول الستّة عشر باختلاف في بعض الألفاظ، وقد يخطر بالبال أخذ الصدوق لهما من أصل أبي سعيد العصفري، لكن لا دليل على ذلك، بل الظاهر خلاف ذلك؛ لوجود إشكالين في سند الحديثين يشهدان بأخذهما من كتاب محمّد بن أحمد بن يحيى[1].

---

١ ـ توضيح ذلك: أنّه لم نجد رواية محمد بن أحمد ـ وهو محمد بن أحمد بن يحيى ـ عن أبي سعيد العصفري مباشرة، بل يروي عنه بتوسّط محمد بن الحسين كما في الكافي ج١، ص٥٣٠، ج٦، ص٥٣٤، ح١٧، وقد عبّر عن أبي سعيد فيهما بأبي سعيد العصفوري ، فالظاهر سقوط الواسطة في الموضع الأول من كمال الدين. ويمكن القول: بأنّ منشأ ذلك كون الحديث واقعاً في كتاب محمّد بن أحمد معلقاً قد حذف من أوّل سنده: محمد بن الحسين اعتماداً على ذكره في السند المتقدم، فأخذه المصنف من كتاب محمّد بن أحمد بن يحيى مع الغفلة عن التعليق الولقيع أو أخذ المصنف من كتاب عبد الله بن جعفر مثلاً وهو أخذ من كتاب محمّد بن أحمد بن يحيى مع الغفلة عن التعليق، فوقع السقط في كتابه وانتقل ذلك إلى كمال الدين.

وممّا ذكرنا في توضيح الإشكال في السند الأول يظهر الإشكال في السند الثاني في زيادة محمد بن الحسن فيه، ويؤكّد رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عن أبي سعيد العصفري في كامل الزيارات ب٨٨، ح٤-٨، ولم نجد روايته عنه ⇦

ويؤكّد ذلك أنّه ذكر الصدوق في ذيل الموضع الثاني: قد روي هذا الخبر بغير هذا اللفظ إلا أنّ مسموعي ما قد ذكرته.

والظاهر أنّه إشارة إلى لفظ الحديث الوارد في أصل أبي سعيد العصفري[1]، ففي عبارة الصدوق إشارة إلى عدم أخذه عن هذه النسخة الموجودة، فتأمّل.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه في المقام الثاني: أنّه لم يثبت أخذ الصدوق عن المصادر الموجودة لدينا إلا روايتين في الكافي، مع احتمال أخذه قليلاً عن الإمامة والتبصرة من الحيرة لأبيه، والله أعلم.

⇦

مع الواسطة إلّا هنا وأمّا ما في كامل الزيارات ب٨٨، ح٤ بسنده عن محمد بن أحمد عن محمد بن الحسين عن محمّد بن علي عن أبي سعيد العصفري، فلا يبعد القول بزيادة "محمد بن علي" في السند، ولعلّ وجهه كون محمد بن علي - وهو أبو سمينة - أيضاً من رواة أبي سعيد العصفري (لاحظ رجال النجاشي ص٢٩٣، الرقم ٧٩٣، الفهرست، طلعة الطباطبائي، ص٣٤٣، ح٥٤١).

ولعلّ منشأ الزيادة في السند الثاني في كمال الدين تصحيف محمد بن علي بمحمد بن الحسن وكتابة هذه النسخة المصحّفة في الهامش وإدراج ذلك في المتن بتوهم سقوطه منه.

ويمكن تلفيق ما ذكرنا في منشأ السقط في السند الأول والزيادة في السند الثاني في وجه واحد يبرّر الأمرين معاً، وهو أنّ الحديثين كانا واقعين في كتاب محمد بن أحمد بن يحيى متواليين بسند واحد، وهو محمد بن الحسين (بن أبي الخطّاب) عن أبي سعيد العصفري، فسقط محمّد بن الحسين من السند الأوّل وكتب في الهامش مع تحريفه بمحمّد بن الحسن، ثم أدرج الساقط المحرّف في السند الثاني بتوهّم سقوطه منه.

وكيف كان فالوجوه التي ذكرناها لتوجيه السقط والزيادة في السندين تكون إذا كان الحديثان مأخوذين من كتاب محمّد بن أحمد بن يحيى، إمّا مباشرة أو بتوسّط كتاب آخر ككتاب عبد الله بن جعفر، ولا تتمّ إذا قيل بأخذ المصنف للحديثين عن كتاب أبي سعيد العصفري مباشرة كما لا يخفى على المتأمل.

ثم إنّه لا يبعد القول بأخذ الحديث الأول من كتاب عبد الله بن جعفر وهو أخذه من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى مضافاً - مضافاً إلى عبارة "محمد بن أحمد" المشيرة إلى عدم كون محمد بن أحمد هو المصدر إذ المعهود للصدوق التعبير عنه بمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري - أنّه ورد في الغيبة للطوسي ص١٣٨، ح١٠٢ ودلائل الإمامة ص٤٣٦، ح٤٠٧ - وهو نفس الحديث المبحوث عنه - روايتان في سندهما عبد الله بن جعفر، وقد وقع السقط في السند في كليهما، فاشتراك هذه المصادر الثلاثة في وقوع السقط مع وقوع عبد الله بن جعفر في السند في الجميع ربما يشير إلى كون الأصل في السقط اضطراب نسخة كتاب عبد الله بن جعفر هنا، فلاحظ.

١ - الأصول الستة عشر ص١٥ (طبعة دار الحديث ص١٣٩)، عنه الكافي ج١، ص٥٣٠، ح٦.

المقام الثالث: القرائن النافية

هنا قرائن على عدم كون عنوان واقع في السند مؤلفاً لمصدر الحديث ولا واقعاً في طريق الصدوق إلى مؤلّف المصدر.

(منها): الراوي المجهول الّذي لم يقع إلا في هذا السند.

المثال الأوّل:

كمال الدين ص٤٧٠، ح٢٤؛ حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدّثنا أبو القاسم جعفر بن أحمد العلوي الرقي العريضي، قال: حدّثني أبو الحسن علي بن أحمد العقيقي، قال: حدّثني أبو نعيم الأنصاري الزيدي، قال: كنت بمكة عند المستجار، وأبو نعيم الأنصاري الزيدي لم يرد في غير هذا السند، فليس هو مؤلفاً لمصدر الحديث، وأمّا أبو الحسن علي بن أحمد العقيقي فهو من أرباب الكتب المصنّفة المشهورة[1]، لكن حيث إنّ الراوي ـ وهو جعفر بن أحمد العلوي الرقي ـ لم يرد في غير هذا السند فليس الحديث مأخوذاً من كتاب العقيقي[2]، فإمّا أنّ الحديث أخذ من كتاب أحمد بن زياد، وإمّا أخذ من لسانه، وبعدما لم يكن أحمد بن زياد من أرباب الكتاب[3] تعيّن الاحتمال الثاني.

المثال الثاني:

كمال الدين ص٣١٢، ح٢؛ حدّثنا أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي

---

١ ـ كما في رجال ابن الغضائري ص٥٤، الرقم ٤١، وقد ترجم الشيخ في الفهرست ص٢٨٥ الرقم ٤٢٥ علي بن أحمد العلوي العقيقي وقال: له كتب، منها...

٢ ـ ويؤكد ذلك أنّه لم يقع اسم علي بن أحمد العقيقي في أسناد الصدوق في موضع. نعم، ورد اسمه في كمال الدين ص٥٠٥، ح٣٦ في متن الخبر.

٣ لعدم إشارة إلى ذلك في الفهارس وأحمد بن زياد الهمداني من المشايخ المعروفين للشيخ الصدوق، ولو كان صاحب كتاب لأُشير إليه في كتب الفهارس لا محالة.

(رضي الله عنه)، قال: حدّثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن درست السروي، عن جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدّثنا محمد بن عمران الكوفي.

وأبو جعفر السروي لم يرد ذكره إلا في هذا الحديث المذكور هنا، وفي العيون ج١، ص٤٥، ح٣، فليس هو صاحب مصدر الحديث ولا واقعاً في طريقه إلى صاحب مصدر[1]، بل الحديث إمّا أخذ من كتاب الحسن ابن حمزة أو من لسانه، وحيث إنّ الحسن بن حمزة من أرباب الكتب لا يمكن تعيين القول بأخذ الحديث شفهاً من غير اعتماد على كتاب.

ومنه يظهر أنّ القرينة السالبة الأولى غير كافية بنفسها في الحكم بكون الحديث شفهياً أو مأخوذاً من كتاب ومن تعيين الكتاب الذي أخذ الحديث منه، بل تحتاج إلى ضمّ المعلومات الخارجية.

و(منها): العبارة المبهمة كرفعه ويرفعه.

المثال:

كمال الدين ص٢٥٠، ح١؛ حدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا أبي، قال حدّثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرازي، قال: حدّثنا محمد بن آدم الشيباني[2]، عن أبيه آدم ابن أبي إياس، قال: حدّثنا المبارك بن فضالة عن وهب بن منبة رفعه، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ.

---

١ ـ ولولا ذلك لأمكن القول بأخذه من كتب جعفر بن محمد بن مالك، ففي رجال النجاشي ص١٢٢، الرقم ٣١٣ في ترجمته له كتاب غرر الأخبار وكتاب أخبار الأئمة ومواليدهم وكتاب الفتن والملاحم، والحديث المبحوث عنه وحديث لوح جابر يناسب جميع هذه الكتب خصوصاً كتاب أخبار الأئمة.

٢ ـ ورد السند بعينه إلى مبارك بن فضالة عن سعيد بن جبير في كمال الدين ص١٤٥، ح١٢ وفيه النسائي بدل الشيباني، وقد روى حديث وهب بن منبه في البحار ج٥٢، ص٢٧٦، ح١٧٢ نقلاً عن المحتضر بلفظ النسائي، وكذا في مطبوعة المحتضر ص٤١٩، ولا يبعد وقوع التصحيف في كليهما وكون الصواب: العسقلاني، كما أن الظاهر كون محمد مصحفاً من عبيد كما في هامش كمال الدين ص١٤٥، لاحظ تهذيب الكمال ج٢، ص٣٠١، ح١٩، ص١٨٣.

فهذا الحديث ليس مـأخوذاً مـن كتـاب ابـن عبّـاس، لـو فـرض كونـه صاحب كتاب، وقد ذكرنا في مقال الكاتب النعماني وكتابه الغيبة أنّه لم نجد في رجال النجاشي وفهرست الشيخ عبائر مبهمة كرفعه وبإسناد له في ثنايـا الطرق أصلاً[١].

وفي هذه القرينة أيضاً يحتاج في تكملة البحث إلى ضمّ القـرائن الإيجابيـة أو السلبية الأخرى أو المعلومات الخارجية، ففي هذا الحديث لـيس وهـب بن منبه هو مصدر الحديث؛ لعدم ذكر الطريق إلى وهب بن منبه في موضـع آخر من كتب الصدوق، وإنّما تكرّرت روايته عن وهب بطريق واحد آخـر في العلل[٢].

وأمّا المبارك بن فضالة فقد ورد في حديث آخر بنفس الإسـناد في كـمال الدين كما مرّ في الهامش والأخذ عن كتابه ـ لو فرض كونه ذا كتاب ـ بعيـد، وهكذا يستمر البحث حتى نصل إلى مصدر الحديث أو نقول بأخذ الحديث شفهاً.

ثم إنّه ورد في كمال الدين ص١٨٧، ح٣٧؛ حدّثنا أبي رحمه الله، قـال: حـدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان يرفعه، قال: لـمـّا بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله...

وفي ص١٩٦، ح٤١ بنفس الإسناد، عن أبان بن عـثمان رفعـه بإسـناده قال: لـمّـا بلغ عبد الله بن عبد المطلب...

ولا يبعد أخذ الحديث من كتاب أبان بن عثمان، فإنّ له كتاباً يجمع المبتدأ

---

١ ـ مجلة علوم الحديث، العدد الثالث، ص١٨٩.

٢ ـ علل الشرائع ج١، ص٢٧، ح١، ص٢٩، ح١، ص٣٣، ح١، ص٧٩، ح١و١، ص٨٠، ح١، ص١١٠، ح٩، ج٢، ص٤٧٧، ح٣، ص٤٩٥، ح١، لاحـظ أيضـاً قصـص الأنبيـاء للراونـدي ص٦٩، ح٥٠، ص٧٨، ح٦١، ص٨٤، ح٧٦، ص٨٨، ح٨١و١٥١، ص١٤٦، ح١٥٩، ص١٧٢، ح١٩٩، ص٢٢٣، ح٢٩٥، ص٢٢٥، ح١٩٦، ص٢٢٧، ح٢٧٠، ص٢٤٤، ح٢٨٧، ص٢٤٨، ح٢٩٣.

والمغازي والوفاة والردّة[١]، والظاهر أخذ الصدوق من كتابه مباشرة أو بتوسط سائر الكتب ككتاب ابن أبي عمير[٢].

وسيأتي في المقام الرابع ما يؤكّد الأخذ من كتاب أبان بن عثمان.

و(منها): تعدّد الوسائط بين المصنف وبين شخص معروف.

المثال:

كمال الدين ص٤٥٤، ح٢١؛ حدّثنا محمد بن علي بن محمّد بن حاتم النوفلي المعروف بالكرماني، قال: حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن عيسى الوشاء البغدادي، قال: حدّثنا أحمد بن طاهر القمي، قال: حدّثنا محمد ابن بحر بن سهل الشيباني، قال: حدّثنا أحمد بن مسرور، عن سعد بن عبد الله القمي، قال: «كنت امرأً لهجاً بجمع الكتاب».

وفي متن هذا الحديث بحوث كثيرة لا نريد الدخول فيها، وقد تعرّض لها المحقق التستري في الأخبار الدخيلة ج١، ص٨٨-١٠٤، ثم قال: «كما أنّ متنه يشهد بعدم صحّته كذلك سنده، فإنّ الصدوق إنّما يروي عن سعد بتوسّط أبيه أو شيخه ابن الوليد كما يعلم من مشيخة فقيهه، والخبر تضمن

---

١ ـ وفي الفهرست ص٤٧، الرقم ٦٢: يجمع المبتدأ والمبعث والمغازي والوفاة والسقيفة والردّة.

٢ ـ وممّا أخذ الصدوق من كتاب أبان ـ ولو ظناً ـ مباشرة أو بواسطة، ما ورد في كمال الدين ص١٤٧، ح١٣، ص١٩٨، ح٤٢، وكذا ص٦٦٠، ح٣، لاحظ أيضاً الأمالي مج٣٢ ح٧، مج ٣٦، ح١٠و١٤، مج٣٧، ح١، مج٤٣، ح٧، مج٤٦، ح٢، مج٤٨، ح١، مج٥٦، ح٧و٩، مج٦٩، ح١، مج٧١، ح٩، ثواب الأعمال ص٧٧، ح١، الخصال ص٢٧٩ ح٢٤ وفيه «رفعه»، ص٣٠٠، ح٧٣، ص٣٥٣، ح٣٤، ص٤٥٢، ح٥٩، ص٤٩١، ح٧٠، ص٥٠٢، ح٦، فضائل الأشهر الثلاثة ص٢٢، ح٩، معاني الأخبار ص١١٩، ح١، ص٢٩٨، ح١، ص٣٦١، ح١، علل الشرائع، ج١، ص٧، ح٣، ص١٤، ح١، ص٢٩، ح١ وص٣٥، ح٥،ص٣٧، ح١، ص٣٨، ح١، ص٦٦، ح١، ص٨٤، ح٧، ص١٢٦، ح٧، ص١٥٠، ح١٢، ص١٦٦، ح١، ج٢، ص٣٩٩، ح٣، ص٤١١، ح١، ص٤١٨، ح٤، ص٤٧٤، ح٣٥، ص٥٤٨، ح٣، ص٥٦٢، ح١، ص٥٧٩، ح٩، ص٥٨٥، ح٢٩، ص٥٩٠، ح٣٨.

أربع[١] وسائط منكرين»،انتهى.

لكن الإشكال ليس في محلّه، كما نبّه عليه سيّدنا (دام ظلّه)؛ إذ ذكر أنّ الروايات الكثيرة لسعد بن عبد الله التي رواها الصدوق في كتبه بتوسط شيخي أبيه وابن الوليد يمكن أن تكون موجودة في كتاب سعد بن عبد الله،وأمّا هذه الرواية فلا دليل على وجودها في كتاب سعد، فغاية ما يستفاد من توسّط خمس وسائط بينه وبين شيخ مشايخه سعد بن عبد الله عدم كون الحديث واقعاً في كتاب سعد، وهذا ليس بمجرده دليلاً على عدم اعتباره.

وأمّا كيفية أخذ الحديث فهل أخذ من كتاب غير سعد أعني محمد بن بحر الشيباني؛ إذ ليس في السند صاحب كتاب غيره، أو كان الأخذ شفهياً فغير معلوم[٢].

وقريب من هذه القرينة غرابة الطريق إلى مؤلف مشهور، كما في رواية الصدوق عن إسحاق بن عيسى بن سعد بن سعد بن عبد الله[٣]؛ وكما في روايته عن علي بن أحمد بن محمد بن موسى بن عمران، عن محمد بن أبي عبد الله، عن سعد بن عبد الله[٤] إذ لم هذا الإسناد يقع في موضع آخر في كتب الصدوق.

و(منها): عبارة«وجدت في كتاب فلان» في وسط السند.

وردت عبارة «وجدت في كتاب» في موضعين من كمال الدين في كلام

---

١ ـ كذا في الأخبار الدخيلة ج١، ص١٠٤ وهو سهو، والصواب: خمس وسائط كما في هامش كمال الدين، أو مسامحة في التعبير بحذف محمد بن بحر من الحساب؛ لعدم كونه من المنكرين.

٢ ـ روى الصدوق بنفس هذا الإسناد عن محمد بن بحر الشيباني في كمال الدين ص٣٥٢، ح٥١ وص٤١٧، ح١، وقد وقع فيهما اختصار في نسب النوفلي ، لكن لا دليل على كون هذه الأحاديث موجودة في كتاب محمد بن بحر وقد أخذها المصنف من ذاك الكتاب، بل من الجائز أخذ هذه الأحاديث من لسان محمد بن علي بن محمد بن حاتم النوفلي كسائر رواياته عنه التي لم يقع محمد بن بحر في أسناده (لاحظ العيون ج١، ص٩٥، ح١٤، كمال الدين ص٤٣٧، ح٦، ص٤٧٣، ح٢٣، ولعلّ محمّد في هذا الموضع تكرّر في نسب الرجل سهواً).

٣ ـ كمال الدين ص٣٤٣، ح٢٦، لاحظ ما تقدم في المقام الأوّل، القرينة الثانية.

٤ ـ كمال الدين ص٣٠٣، ح١٣.

غير المصنف أحدهما ص٤٦٥، ح٢٢؛ حدّثنا أبو الحسن علي بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: وجدت في كتاب أبي (رضي الله عنه).

ثانيهما: ص٥٤٧، ح١؛ حدّثنا أبو سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب السجزي، قال: وجدت في كتاب لأخي أبي الحسن بخطه.

والعبارة صريحة في عدم أخذ المصنف عن الكتابين مباشرة، فليسا من مصادر كمال الدين. نعم، إن عمّمنا المصادر للمصادر مع الواسطة يكون كتاب موسى بن أحمد(والد أبي الحسن علي هذا) وكتاب أبي الحسن أخي أبي سعيد السجزي من مصادر كمال الدين.

وفي كمال الدين ص٥١٠: توقيع من صاحب الزمان عليه السلام كان خرج إلى العمري وابنه (رضي الله عنه) رواه سعد بن عبد الله، قال الشيخ أبو عبد الله جعفر: وجدته مثبتاً عنه رحمه الله... والعبارة صريحة في عدم أخذ المصنّف للتوقيع عن كتاب سعد بن عبد الله، لكن نقله في البحار ج٥٣، ص١٩١، ح١٩، وفيه: قال الشيخ أبو جعفر (رضي الله عنه): وجدته مثبتاً بخط سعد بن عبد الله (رضي الله عنه)، والظاهر كون المراد من الشيخ أبي جعفر هو مصنف الكتاب، فينعكس أمر هذا الحديث تماماً ويكون ممّا صرّح المصنف بمصدره المكتوب.

ثم إنّه وردت عبارة «قال: سمعت فلان» في وسط أسناد كمال الدين[1]،

---

١ ـ كمال الدين ص٧٦، (قال: سمعت سعد بن عبد الله يقول: ما رأينا ولا سمعنا...)، ص١٧١ ح٢٧ (قال: سمعت ابن عبّاس...)، ص١٧٣ ح٣٠ (قال: سمعت أبا طالب يحدّث عن عبد المطّلب)... ص١٧٥، ح٣٣ (عن ابن عباس قال: سمعت أبي العبّاس يحدّث...)، ص٢٣٦، ح٥١ (قال: سمعت أبا عمر صاحب أبي العباس ثعلب يقول: سمعت أبا العباس ثعلب سئل عن معنى قوله...)، ص٢٥٣، ح٣ (قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: ...)، ص٢٦٢ ح١٠ (قال: سمعت سلمان الفارسي...)، ص٢٧٠، ح١٥ (قال: سمعت عبد الله بن جعفر الطيّار...)، ص٢٧٣، ح٢٣ (قال: سمعت جابر بن سمرة يقول...)، ص٣٤٥، ح٢٠ (قال: سمعت خالي محمد بن علي يروي...)، ص٣٧٢، ح٦ (قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول...)، ص٤٠٩، ح٩ (قال: سمعت محمد بن

⇦

والمظنون عدم أخذ الصدوق للحديث عن فلان ولا كان فلان واقعاً في طريق المصنف إلى كتاب آخر، بل هذا الاحتمال هو المقطوع في بعض هذه الموارد كما لا يخفى وجهه على من راجعها.

وكيف كان فبعد انضمام ذلك إلى عدم وجود صاحب كتاب في ما قبل هذه العبارة يمكن القول بكون الرواية شفهية.

المثال:

كمال الدين ص٤٧٣، ح٢٤: حدّثنا أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: سمعت أبا الحسين الحسن بن وجناء يقول: حدّثنا أبي عن جده..[1].

ثم إنّه توجد قرائن تنفي كون العنوان صاحب مصدر الحديث ولا تكون نافية بمجرّدها لوقوع العنوان في الطريق إلى كتاب رجل آخر.

القرينة الأولى: اشتراك العنوان من دون قرينة ظاهرة على تعيين المراد.

المثال الأوّل: ورد في موارد من كمال الدين هذا السند: حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان وعلي بن أحمد بن محمّد، ومحمد بن أحمد الشيباني

⇨

عثمان العمري (قدس الله روحه)، قال: سمعت أبي يقول: سئل أبو محمد الحسن بن علي‘)، ص٤٣٢، ح٩ (قال: سمعت أبا هارون رجلاً من أصحابنا يقول...) ومثله في ص٤٣٤، ح١)، ص٤٤٠، ح١٠ (قال: سمعت محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه) يقول...)، ص٤٦٥ ح٢٢ (قال: سمعت أبي يقول...)، ص٤٨٣ ح٣ (قال: سمعت أبا علي محمد بن همّام يقول: سمعت محمد بن عثمان العمري (قدس الله روحه) يقول...)، ص٤٨٦ ح٦ (قال: سمعت الشيخ العمري يقول...)، ص٥١٦، ح٤٥ (قال: سمعت محمّد بن الحسن الصيرفي الدورقي المقيم بأرض بلخ يقول...)، ص٥٥١، ح١ (قال: سمعت شيوخاً من بجيلة...)، ص٥٦٢ (قال: سمعت أبا الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة ابن زيد الشعراني من ولد عمار بن ياسر رضي الله عنه، يقول: حكى لي أبو القاسم المصري...)، ص٦٤٢ (قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم الطوسي يقول وكان قد أتى عليه سبع وتسعون سنة على باب يحيى بن منصور، قال: رأيت...).

١ ـ لاحظ أيضاً كمال الدين ص٢٣٦، ح٥١، ص٤٣٢، ح١ (ومثله في ص٤٣٤، ح١)، ص٥١٦، ح٤٥.

(السناني ظ)، قالوا: حدّثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل (البرمكي)، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد[1].

قد يخطر بالبال كون الحديث مأخوذاً من كتاب عبد الله بن محمّد، لكن اشتراك هذا العنوان قرينة على خلاف ذلك.

المثال الثاني: كمال الدين ص١٦٩، ح٢٥؛ محمد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي، عن عمر بن أبان.

والحسن بن علي في مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى مردّد بين ابن فضال والوشّاء، ولا قرينة ظاهرة على تعيين المراد خصوصاً في مثل السند؛ إذ وردت رواية ابن فضال والوشاء عن عمر بن أبان[2]، فليس هو مؤلفاً لمصدر الحديث، بل الظاهر عدم كون الحسن بن علي واقعاً في الطريق إلى رجل آخر، فلو كان الخبر مأخوذاً عن كتاب لكان مؤلف مصدره من ورد اسمه قبل عمر بن أبان أعني، ابن الوليد أو الصفار أو أحمد بن محمد بن عيسى.

القرينة الثانية: التعبير الغريب عن راوٍ مشهور.

ربّما ورد في كمال الدين التعبير عن راو مشهور بتعبير غريب كالتعبير عن

---

١ ـ كمال الدين ص١٨٢، ح٣٥، ص١٨٧، ح٣٦، وفيه: وبهذا الإسناد عن عبد الله بن محمّد، ص١٨٨، ح٣٨ وص١٩٠، ح٣٩.

٢ ـ روى ابن فضال عن عمر بن أبان في الكافي ج٢، ص١٧٣، ح١٣ والاختصاص ص٢٦٤ لكن غالب رواياته عنه تكون بتوسّط علي بن عقبة وربما توسّط بينهما ثعلبة، وقد وردت رواية الحسن بن علي الخزاز ـ وهو الوشاء ـ عن عمر بن أبان في كمال الدين ص٢٢٨، ح٢١.

ابن أبي عمير بمحمّد بن زياد الأزدي[١]، وكالتعبير عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب بمحمّد بن الحسين بن زيد الزيّات[٢]، وكالتعبير عن علي بن أبي حمزة بعلي بن سالم[٣].

والظاهر أن هذه التعابير ليست من لسان الصدوق، وإنّما انتقلت من عبارة المصادر المتقدمة، فليس هؤلاء الرجال من مؤلّفي المصادر التي أخذ

---

١ ـ كمال الدين ص٣٥٨، ح٥٧: حدّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقّاق (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا حمزة بن القاسم العلوي العباسي، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مالك الكوفي الفزاري قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن زيد الزيات، قال: حدّثنا محمد بن زياد الأزدي عن المفضل بن عمر... (ومثله في الخصال ص٣٠٤، ح٨٤، معاني الأخبار ص١٢٦، ح١)، والمظنون أخذ الحديث من كتاب حمزة بن القاسم العلوي، لاحظ التوحيد ص٢٥٣، ح٤، ثواب الأعمال، ص١٢٤، ح١، الخصال، ص١٦٩، ح٢٢٣، ص٣٦٢، ح٥٣، ص٤٣٢، ح١٤، كمال الدين ص٤١٣، ح١٤، وفيه: علي بن محمّد والصواب: علي بن أحمد كما نقله عنه في البحار ج٧٢ ص٢٧، ص١٣٥، ح١٥، علل الشرائع ج١، ص٩٦، ح٥، ج٢، ص٣٦٠ ح١، قصص الأنبياء للراوندي ص٢٣٢ ح٢٧، فإنّ السند في الجميع واحد إلى حمزة بن القاسم يتفرّق في حلّها في ما بعده وسيأتي أنّه من قرائن الأخذ عن الكتاب، وفي هذا السند بحث آخر يأتي في الهامش الآتي.

كمال الدين ص٣٦٨، ح٦؛ حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، قال: سألت سيدي موسى بن جعفرعليه السلام...)، ص٤٣٣، ح١٥ (... عن حمدان بن سليمان عن محمد بن الحسين بن يزيد (زيد خ ل) عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفرعليه السلام...، والظاهر كون يزيد مصحفاً من زيد، لاحظ الهامش الآتي)، وقد ورد في كمال الدين ص١٤ بسنده عن الحسن بن سعيد عن محمد بن زياد عن أيمن بن محرز، ولا يبعد كون المراد هو ابن أبي عمير فإنّه من مشايخ الحسن بن سعيد وإن لم نجد رواية ابن أبي عمير عن أيمن بن محرز.

وفي كمال الدين ص٢٨٢، ح٣٥؛ حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا أبي عن محمد بن عبد الجبار عن أحمد بن محمد بن زياد الأزدي عن أبان بن عثمان...، والصواب: عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي كما نقله في العيون ج١، ص٦٥، ح٣٤ والأمالي مج٢٣، ح٩.

٢ ـ كما تقدّم في الهامش السابق، ثم إنّه قد تكرّرت رواية جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن زيد (الزيات) (لاحظ ـ مضافاً إلى ما يأتي ـ: كمال الدين ص٨٦، علل الشرائع ج٢، ص٣٦٠، ح١، قصص الأنبياء للراوندي ص٢٣٢، ح٢٧٧)، وقد روى محمد بن الحسين بن زيد في بعضها عن أبي أحمد محمد بن زياد (الأمالي للصدوق مج٢٧، ح٣) وربما صحّفت زيد في محمد ابن الحسين بن زيد بيزيد، لاحظ الأمالي للصدوق مج٩٤، ح٩، كمال الدين ص٣٣٥، ح٧، ص٤٣٢، ح١٥، معاني الأخبار ص١٠٣ ج٢، وقد صرّح في مشيخة الفقيه ج٤، ص٥٣٥ ورجال النجاشي ص٣٣٤، الرقم ٨٩٧ بأنّ اسم أبي الخطّاب زيد.

٣ ـ كمال الدين ص١٣٥ ح٤، ص٢٥٧، ح٢، مع بحث في السند والسند ينتهي في كليهما إلى الحسين بن يزيد النوفلي وكأنّه المصدر للحديثين وقد روى النوفلي عن علي بن أبي حمزة معبّرًا عنه بعلي ابن سالم فيما لا يحصى كثرة من الأحاديث.

عنها الصدوق هذه الروايات.

القرينة الثالثة: عدم ذكر الرجل في أرباب الكتب.

هذه القرينة قرينة ظاهرة عندما كان الرجل مشهوراً بحيث يبعد خفاء كونه ذا كتاب على أصحاب الفهارس كالشيخ والنجاشي كما تقدم في المقام الأوّل، بل الظاهر صحة الاعتماد على هذه القرينة عند غرابة الراوي أيضاً؛ إذ يبعد كونه مؤلفاً لمصدر كمال الدين مع غرابته، وعدم ذكره في كتب الفهارس في عداد أرباب الكتب، واحتمال كونه ذا كتاب واقعاً لا يجدي شيئاً في بحثنا كما لعلّه ظاهر، وأمثله هذه القرينة كثيرة لا مجال لذكرها هنا وقد أشرنا إلى بعضها في ضمن سائر القرائن.

وقد أشرنا أنّ هذه القرينة لا تكون نافية بمجرّدها لاحتمال وقوع الراوي في طريق المصنف إلى صاحب كتاب آخر حتّى عندما يكون الراوي قليل الرواية، فإنّ احتمال وقوع راوٍ قليل الرواية في الطريق إلى كتاب غير منف.

المثال:

ورد في كمال الدين ص٢٠٢، ح٦؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود، قال الرضا عليه السلام... ، الحسن بن أحمد المالكي[1] وأبوه من الرواة الذين قلّت رواياتهم ولم يذكروا في أرباب الكتب، فربما يخطر بالبال جعل هذا قرينة على كون الرواية مأخوذة من كتاب أبيه أو كانت منقولة شفهية.

لكن ورد في الفهرست ص١٩، الرقم ١٥ في ترجمة إبراهيم بن أبي محمود: له مسائل أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن

١ ـ ورد ذكره ـ مضافاً إلى ما في المتن ـ في الأمالي للصدوق مج٥٠، ح٩ راوياً عن أبيه وكذا في الإمامة والتبصرة ص٦٤، ح٥٢ بسند يشبه سند الأمالي بدون "عن أبيه" فلاحظ، الأمالي مج٨٥، ح٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ج١، ص٣١٠، ح٧٤، وقد رواه في معاني الأخبار ص٢٦٣، ح١، وفيه الحسين بن أحمد المالكي وفيه بحث ذكرناه في الهامش الآتي.

الحسين بن بابويه، عن أبيه، ورواها عن أبيه، عن الحسن بن أحمد المالكي[1]، عن إبراهيم بن أبي محمود.

وفي مشيخة الفقيه ج٤، ص٤٢٨ وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي محمود فقد رويته... ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن الحسن بن أحمد المالكي،

---

١ ـ الظاهر سقوط «عن أبيه»، كما يظهر من سند كمال الدين وطريق مشيخة الفقيه المذكورين في المتن، وفي العيون ج١، ص٣٠٣، ح٦٣: حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد المالكي عن أبيه عن إبراهيم بن أبي محمود عن علي بن موسى الرضا.

وقد ورد الحسين بن احمد المالكي في كثير من الأسناد (التهذيب ج١، ص١١٧، ح٣٠٨، أمالي الشيخ الطوسي: ص٣٠٦ ح٦١٣و٦١٤= مج١١، ح٦٠و٦١، ص٤٥٨، ح١٠٢٣= مج١٦، ح٢٩ وفيه: الحسين بن احمد بن عبد الله بن وهب أبو علي المالكي، إعلام الورى ج٢، ص١١٧ مع إضافة الأسدي إلى عنوانه، إيمان أبي طالب ص٥٣، ص٨٣ (والراوي فيهما الشيخ الصدوق قال: حدّثنا أبو علي، والظاهر: حدّثنا أبي)، التشريف بالمنن ص٢٧٨، ح٤٠٤، فلاح السائل ص١٣، تأويل الآيات ص٣٣٤ ذيل سورة الحج، ص٤٧٣ ذيل سورة سبأ، ص٥١٩، ذيل سورة غافر، ص٥٢١ذيل سورة فصلّت ، وكذا ص٥٢٦ ذيل هذه السورة، ص٥٣٩ ذيل سورة الزخرف، ص٦٥٣ ذيل سورة الحشر، ص٦٨٨ ذيل سورة القلم، ص٧٣٩ ذيل سورة عبس، رجال النجاشي ص١٥٦، الرقم ٤١٠، ص٣٧١، الرقم ١٠١٤، ص٤١٩، الرقم ١١٢٠، وقد ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد ج٨، ص٤ قائلاً: الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن علي المالكي من بني مالك بن حبيب ويعرف بالأسدي وفي آخر ترجمته: حدّثنا الحسين بن أحمد المالكي أبو علي، وقد ذكر ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ح١٤، ص٢١، الرقم ١٤٩٥، قال الخطيب: الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن علي أبو علي المالكي من بني مالك بن حبيب ويعرف بالآمدي، ولا يبعد كون الصواب في عبارة الخطيب تبديل «بن علي» بـ«أبو علي» ففي مطبوعة تاريخ بغداد تصحيف وفي تاريخ ابن عساكر جمع بن النسخة المصحفة والنسخة الصحيحة، يشهد لما ذكرنا ما ورد في أمالي الطوسي ص٤٩٧، ح١٠٨٩، مج١٧، ح٥٧ بسنده عن أبي المفضل، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن عبد العزيز أبو علي الآمدي، قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني...

والظاهر كون الآمدي ـ فيه وفي الأنساب للسمعاني ج١٢، ص٤٦ وتاريخ مدينة دمشق فيما تقدم وفي ص٢٠ في عنوان الرجل ـ تصحيفاً أو وهغلّطه مع القاضي أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن سلمة المالكي الذي ورد تحديثه بآمد في الأنساب للسمعاني ج١٢، ص٨٢ تاريخ مدينة دمشق ج٥، ص٤٣٠و٤٥٠، لاحظ ترجمته في ج١٤، ص١٦ منه.

وكيف كان فقد ورد في عدة مصادر عنوان الحسن بن أحمد المالكي كما في رجال الكشي- ص٢٢١، ح٣٩٦، ص٦٠٤، ح٣٩٦، رجال النجاشي ص٢١٧، الرقم ٥٦٥، رجال الشيخ الطوسي ص٣٩٨، الرقم ٥٨٤٠=٣، وفي الأربعين حديثاً للشيخ منتجب الدين ص٤٦: الحسن بن أحمد أبو علي المالكي، والظاهر أنّهما رجلان؛ لاختلاف مشايخهما وكذا اختلاف رواتهما في جلّ الموارد، والنزيي عنه علي بن الحسين بابويه هو الحسن بن أحمد المالكي كما ورد في غالب رواياته وفي الأمالي الخميسية ص١٤٦ بسنده عن أحمد بن علي بن أحمد القمي، قال: حدّثنا علي بن الحسين، قال حدّثنا الحسن بن أحمد المالكي، قال: حدّثنا الحسين بن زيد الزنادي... وربما صحّف الحسن بالحسين،كما ربما صحف الحسين في الحسين بن أحمد المالكي بالحسن كما في الأنساب للسمعاني ج١٢، ص٤٦.

عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود.

فعليه لا يمكن دفع احتمال أخذ الحديث من كتاب إبراهيم بن أبي محمود.

المقام الرابع: في القرائن المعيّنة لمؤلّف المصدر

قد تقدم أنّ أصل إثبات كون الحديث مأخوذاً من كتاب مدوّن يحتاج في أكثر الكتب إلى دليل كما في كمال الدين حيث لم يصرّح المصنّف في موضع من الكتاب إلى التزامه بالأخذ عن الكتاب كما صرّح به في مقدمة الفقيه.

وممّا يكون قرينة على أصل الأخذ عن الكتاب ورود أسماء جماعة كثيرة متعاطفة في أسناد متكررّة متشابهة كما في كمال الدين ص٣٣٦، ح٩؛ حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان وعلي بن أحمد بن محمّد الدقّاق [السناني ظ]، وعلي بن عبد الله الورّاق، وعبد الله بن محمّد الصائغ، ومحمد بن أحمد الشيباني (رضي الله عنهم)، قالوا: حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان، قال: حدّثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثنا تميم بن بهلول، قال: حدّثنا عبد الله بن أبي الهذيل، وسألته عن الإمامة فيمن تجب...

وقد تكرّر هذا السند إلى تميم بن بهلول مع إيراد أسماء هؤلاء الخمسة من مشايخه كلاً أو بعضاً، كما تكرّر السند كذلك إلى بكر بن عبد الله بن حبيب وإلى أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان، وقد روى الصدوق عن أحمد بن يحيى بن زكريا ـ مضافاً إلى هؤلاء الخمسة ـ عن طريق أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب، ويختار عند ذكر

السند واحداً أو أكثر من هؤلاء السبعة[1]، فتكرّر هذه الأسناد المشابهة خير دليل على أصل أخذ الأحاديث عن مصدر مكتوب لاستبعاد كون ذلك بمجرّد السماع عن لسان المشايخ، وأمّا تعيين المصدر وهل هو كتاب تميم بن بهلول أو بكر بن عبد الله بن حبيب أو أحمد بن يحيى بن زكريّا فيحتاج إلى تدقيق أكثر.

ثم إنّ المظنون أنّ ورود تعبير «حدّثنا جماعة من أصحابنا» أيضاً في أوّل أسناد الصدوق أيضاً من قرائن الأخذ عن الكتاب، كما في كمال الدين ص٣٤٥، ح٣٠؛ حدّثنا جماعة من أصحابنا، قالوا: حدّثنا محمّد ابن همّام، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدّثني جعفر بن إسماعيل الهاشمي...

وأمّا تعيين مؤلّف المصدر، وهل هو محمّد بن همام أو جعفر بن محمد ابن مالك فيحتاج إلى ضمّ سائر القرائن.

والعمدة البحث عن القرائن المعيّنة لمؤلف مصدر الحديث، فإنّ أصل الأخذ عن مصدر مكتوب في غالب الأحيان يتضح بملاحظة هذه القرائن، وقد حصلنا على جملة من هذه القرائن في كمال الدين.

---

١ ـ نكتفي هنا بإيراد أمثلة من الأسناد التي وقع في أوّلها أسماء أربعة أو أكثر من هؤلاء السبعة، لاحظ الامالي مج٤٤، ح١، التوحيد ص٤٠٦، ح٥، معاني الأخبار ص٢٠٤، ح١ الخصال ص٤٣٠، ح١٠، ص٥٧٢، ح١، ص٦٠٣، ح٩، ص٦٥٢، ح٥٣، علل الشرائع ج١، ص١٧٥، ح١، ج٢، ص٤٤٩، ح١.
ثم إنّه قد ورد في الأمالي مج٣٤، ح١٣ رواية المصنف عن الحسين بن علي بن شعيب الجوهري عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان عن بكر بن عبد الله بن حبيب، ولم أنظر في أسناد الصدوق، بل لم نجد رواية الصدوق عن الحسين بن علي بن شعيب الجوهري إلّا في هذا الحديث، وفي حديثين آخرين أوردهما في الأمالي مج٦٤، ح١٥ ومج٧٢، ح١١ يروي فيهما الجوهري عن عيسى بن محمّد العلوي... والظاهر أنّ هذه الأحاديث أخذها الصدوق عن لسان شيخه الحسين بن علي الجوهري من دون اعتماد على كتاب.

القرينة الأولى من القرائن المعيّنة: توالي الأسناد المشتركة في أوّلها إلى مصنّف مشهور؟

سيأتي مثال لهذه القرينة في كمال الدين في البحث عن القرينة الثانية، وهذه القرينة هي العمدة في تعيين مصادر الإمامة والتبصرة من الحيرة لوالد المصنف الشيخ علي بن بابويه، وقد أشرنا إلى مصادر هذا الكتاب في بعض الهوامش المتقدمة فلاحظ.

ومن مصاديق هذه القرينة توالي الأسناد المبدوّة بـ«بهذا الإسناد»، ونبدأ هنا بذكر مثال من غير كمال الدين لارتباطه بما تقدّم آنفاً.

المثال الأوّل:

الأمالي: مج ٧٤:

ح٥ ـ حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقّاق، قال: حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان رحمه الله، قال: حدّثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثنا عمر بن عبد الله.

ح٦ – وبهذا الإسناد عن بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثني عطية بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري...

ح٧ – وبهذا الإسناد عن بكر بن عبد الله، قال حدّثنا محمد بن عبيد الله وعبد الله بن الصلت الجحدري.

وبكر بن عبد الله بن حبيب المزني مترجم في رجال النجاشي، قائلاً: يسكن الري، له كتاب نوادر[1]، لكن إثبات أخذ الصدوق عن كتاب بكر بن عبد الله مباشرة موقوف على نفي احتمالي الأخذ عن كتاب علي ابن أحمد

١ ـ رجال النجاشي ص١٠٩، الرقم ٢٧٧.

الدقّاق، وكتاب أبي العبّاس أحمد بن يحيى القطّان[1]، وهذان الاحتمالان ينفيان بعدم ذكر أحد لهما في أرباب الكتب، وتوضيح هذا الاستدلال قد تقدّم في المقام الثالث.

وكيف كان فهذه القرينة تحتاج في تكميلها إلى نظير هذا الاستدلال.

المثال الثاني:

كمال الدين: ص٢٢٣.

ح١٣ – حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، قالا: حدّثنا إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه [وهو علي بن مهزيار]، عن النضر بن سويد ،عن عاصم بن حميد وفضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام.

ح١٤ – وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار، عن حماد بن عيسى...

ح١٥ – وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان...

ح١٦ – وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار، عن فضالة، عن أبان بن عثمان...

ح١٧ – وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار[2]، عن ابن أبي عمير...

وعلي بن مهزيار مصنّف الكتب المشهورة، منها كتاب القائم، والظاهر

---

١ ـ ترجم في تهذيب الكمال ج١، ص٥١٧ لأحمد بن يحيى بن زكريا الأودي أبي جعفر الكوفي الصوفي العابد ونقل توثيقه عن أبي حاتم وذكر وفاته في سنة أربع وستين ومئتين عن أبي العباس بن عقدة ـ وهو تلميذه ـ وهذا الرجل غير أبي العباس القطّان المذكور في المتن وإن كانا في طبقة واحدة، لاختلافهما في الكنية واللقب والرواة والمروي عنهم.

٢ـ زاد في المطبوعة بعده: "عن فضالة عن أبان بن عثمان" ، ولا ريب في زيادتها كما لم ترد عند نقل الحديث عنه في البحار ج٢٥، ص١٠٧، ح٧، وكأنّ تكرّر رواية فضالة عن أبان بن عثمان في الأسناد المتقدمة صار منشأً لزيادتها في هذا السند أيضاً.

أخذ هذه الأحاديث من هذا الكتاب كما يعلم من ملاحظة متونه خصوصاً ح١٧ المصرّح فيه باسم القائم.

ويؤكّد وجودها في كتاب علي بن مهزيار التحويل الواقع في السند الأوّل، أعني ح١٣، فـ «النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد» عطف على «فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان» كما لا يخفى على العارف بالأسناد.

المثال الثالث:

كمال الدين: ص٦٧١.

ح١٨ - حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدّثني محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...

ح١٩ - وبهذا الإسناد عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...

ح٢٠ - وبهذا الإسناد عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...، وهكذا إلى الرقم ٢٢.

وفي ص ٦٧٢، ح٢١ - وبهذا الإسناد عن أبان بن تغلب، قال: حدّثني أبو حمزة الثمالي، قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

ولعلّ هذه الأحاديث مأخوذة من كتاب الفضائل لأبان بن تغلب[1]، إما مباشرة أو بتوسّط سائر الرواة الواقعين في السند.

---

١ - رجال النجاشي ص٨١، الرقم٧، الفهرست ص٤٦، الرقم٦١.

المثال الرابع:

كمال الدين: ص١٨٢، ح٣٣:

حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان، وعلي بن أحمد بن محمّد، ومحمّد بن أحمد الشيباني[1]، قالوا: حدّثنا أبو العبّاس أحمد (بن محمّد)[2] بن يحيى بن زكريا القطّان، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد، قال: حدّثنا أبي.

ص١٨٧، ح٣٤؛ وبهذا الإسناد عن عبد الله بن محمّد، قال: حدّثنا أبي، وحدّثني عبد الرحمن بن محمّد...

ح٣٥؛ حدّثنا أبي رحمه الله، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان يرفعه...

ص١٧٧، ح٣٦؛ حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان وعلي بن أحمد بن محمّد، ومحمد بن أحمد الشيباني [السناني ظ] (رضي الله عنهم)[3]، قالوا: حدّثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد، قال: حدّثني أبي...

ص١٩٠، ح٣٧؛ حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان، وعلي بن أحمد بن محمّد، ومحمد بن أحمد الشيباني [السناني ظ] (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن محمد، قال: حدّثني أبي وقيس بن سعد الديلمي...

---

١ ـ الظاهر السناني كما في هامش التوحيد ص٢٠ ومقدمة معاني الأخبار ص٦٠، وهو أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان الزاهري نزيل الري روى عن أبيه عن جده محمد بن سنان، وقد ورد ذكره في رجال الشيخ ص٤٤٧، الرقم ٦٣٥٢= ١٠٢، الإقبال ص٦٤٣، جمال الأسبوع ص٢٦٦، وأيضاً رجال ابن الغضائري ص١١٩، الرقم ١٩٧.

٢ ـ الظاهر زيادته كما لم يرد في سائر الأسناد، وكأن زيادته من باب الجمع بين النسخة المصحّفة والنسخة الصحيحة فافهم.

٣ ـ ظاهره شمول الترضي لأحمد بن الحسن القطّان، لكن حيث لم نجد ذكر الترضي لأحمد بن الحسن القطّان منفرداً وظاهر بعض تعابير الصدوق عنه عاميته، فالترضي لا يشمله، لاحظ مقدمة معاني الأخبار ص٣٨.

ويبدو في بادئ النظر كون هذه الأحاديث إلا ح٣٥ مأخوذة من كتاب عبد الله بن محمد، مع إضافة ح٣٥ من كتاب أبان بن عثمان كمّا مرّ.

لكن اشتراك عبد الله بن محمد يمنعنا من ذلك كما تقدم، بل الظاهر أخذ هذه الأحاديث من كتاب محمّد بن إسماعيل البرمكي، وقد ذكر النجاشي في رجاله أنّ له كتباً[1]، والظاهر أنّ أحد كتبه مصدر هذه الروايات وما يشبهها في كمال الدين[2].

المثال الخامس:

كمال الدين: ص٤٨٠، ح٦ :

حدّثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي(رضي الله عنه)، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مسعود، وحيدر بن محمّد السمرقندي جميعاً، قالا: حدّثنا محمد بن مسعود، قال: حدّثنا جبرئيل ابن أحمد، عن موسى بن جعفر البغدادي...

ص٤٨١، ح٧؛ وبهذا الإسناد عن محمد بن مسعود، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن خالد...

ح٨ ؛ وبهذا الإسناد عن محمد بن مسعود، قال: حدّثني محمّد بن إبراهيم الورّاق...

والظاهر أخذ هذه الأحاديث من كتاب محمد بن مسعود (العيّاشي)، وقد صرّح بالأخذ من كتابه في موضع من الفقيه[3]، وقد بدأ السند باسمه

---

١ ـ رجال النجاشي ص٣٤١، الرقم ٩١٥.

٢ ـ لاحظ كمال الدين ص١٧١، ح٢٨، ص١٨٣، ح٣٠، ص١٧٥ ح٣٣ ، وكذا ما ورد بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن محمّد بن إسماعيل البرمكي كما في ص١٣، ص٧٣، ص٢٨٧، ح٧، ص٢٩٤، ح٢، ص٦٥٣، ح١٧، لاحظ أيضاً ص٥٢٤، ح٤.

٣ ـ الفقيه ج١، ص٥٦٤، ح١٥٥٧.

في موضع آخر[١]، وفي طريقه إليه في المشيخة: المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي، عن جعفر بن محمّد بن مسعود، عن أبيه[٢]، وقد وقع حيدر بن محمّد السمرقندي في طريق النجاشي إلى كتب محمد بن مسعود العياشي[٣]، وفي الفهرست في ترجمة حيدر بن محمّد بن نعيم السمرقندي: من غلمان محمد بن مسعود العيّاشي، وقد روى جميع مصنفاته وقرأها عليه[٤].

وفي الفهرست في ترجمة محمد بن مسعود العيّاشي: له كتب كثيرة تزيد على مائتي مصنّف[٥]، وقد وردت في فهرست كتبه في رجال النجاشي والفهرست عدة كتب تناسب وجود هذه الروايات فيها[٦]، أوفقها بمتن هذه الأحاديث كتاب الغيبة، وكذا الأمر بالنسبة إلى سائر روايات محمد بن مسعود في كمال الدين[٧].

---

١ ـ المصدر السابق ج٢، ص١٨٢، ح٢٠٨٢.

٢ ـ المصدر السابق ج٤، ص٤٩٢، وقد وقع جعفر بن محمد بن مسعود في طريق الشيخ الطوسي لجميع كتب أبيه محمد بن مسعود العياشي ورواياته (الفهرست ص٣٩٩، الرقم ٦٠٥)، وفي رجال الشيخ الطوسي ص٤١٨، الرقم ٦٠٤٣، ٨؛ جعفر بن محمد بن مسعود العياشي، فاضل روى عن أبيه جميع كتب أبيه وفي ترجمة المظفر بن جعفر بن محمد بن: روى عنه التلعكبري إجازة كتب العيّاشي محمد بن مسعود بن محمد بن عيّاش السلمي عن ابنه جعفر بن محمد عن أبيه أبي النضر.

٣ ـ رجال النجاشي ص٣٥٣، الرقم ٩٤٤.

٤ ـ الفهرست ص١٦٦، الرقم ٢٥٩.

٥ ـ المصدر السابق ص٣٩٦، الرقم ٦٠٥.

٦ ـ ككتاب الأوصياء وكتاب دلائل الأئمة المذكورين في رجال النجاشي والفهرست، وككتاب الأنبياء والأئمة^ في الفهرست.

٧ ـ كمال الدين ص٢٠١، ح٤٧، ص٢٨٤، ح٣٧، ص٣١٥، ح٢، ص٣٣١، ح١٧، ص٣٥٠، ح٤٥-٥٠، ص٣٥٧، ح٥٤و٥٥، ص٣٩٠، ح٤، ص٣٩٤، ح٤، ص٤٠٧، ح٢، ص٤٠٨، ح٥، ص٤٠٨، ح٧، ص٤١٣، ح١٣، ص٤٣٦، ح٥، ص٤٤١، ح١١-١٣ ص٤٤٢، ح١٥، ص٤٨٢، ح١، ص٦٤١وص٦٤٢، ص٦٤٤، ح١ - ص٦٤٥، ح٥.

ثم إنّه وردت في كمال الدين ص٢٨٦، ح٣ وص٣١٦، ح١ وص٣٢٩، ح١٢-١٤، ص٤٨٠، ح٥ رواية المصنف عن عبد الواحد بن محمّد (بن عبدوس العطّار) ثنا أبو عمرو البلخي [وهو أبو عمرو الكشي وربما عبّر عنه بهذا العنوان] عن ⇦

المثال السادس:

كمال الدين: ص٣٥٠، ح٤٥ :

حدّثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مسعود، قال: حدّثني أبي محمد بن مسعود، قال: حدّثنا أحمد بن علي بن كلثوم...

ح٤٦ ؛ حدّثنا المظفّر بن جعفر بن المظفر العلوي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه محمد بن مسعود العيّاشي، قال: حدّثنا علي بن محمّد بن شجاع...

ص٣٥١، ح٤٧ ؛ وبهذا الإسناد، قال: حدّثني جبرئيل بن أحمد، قال: حدّثني موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، قال: حدّثني محمد ابن عيسى...

ح٤٨ ؛ وبهذا الإسناد عن موسى بن جعفر، قال: حدّثني موسى بن القاسم...

ح٤٩ ؛ وبهذا الإسناد عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، قال: حدّثني الحسن بن محمّد الصيرفي...

ح٤٩ ؛ [كذا مكرّراً]، وبهذا الإسناد عن محمّد بن مسعود، قال: وجدت بخط جبرئيل بن أحمد...

والظاهر أخذ هذه الأحاديث أيضاً من كتاب محمد بن مسعود.

⇦

محمد بن مسعود، لكن لا دليل على كون هذا الطريق أيضاً طريق المصنف إلى كتب محمد بن مسعود ورواياته، بل من الجائز أخذ المصنف لهذه الروايات عن عبد الواحد بن محمد شفهاً.

نعم، لا يبعد وجودها في كتاب محمد بن مسعود، والمناسب لهذه الروايات أيضاً أن تكون موجودة في كتاب الغيبة أيضاً كما هو ظاهر من ملاحظة متنها.

نعم، من الجائز أخذ محمد بن مسعود للأحاديث ٤٧-٤٩ من كتاب موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، فإنّ له كتاب نوادر[١].

ومن مقارنة هذه الأمثلة بعضها لبعض تعرف أنّ الواقع بعد اسم الإشارة لا يكون دائماً مؤلّف مصدر الحديث بل قد يكون مؤلف المصدر، وقد يكون شيخه وقد يكون مصدره، وربما يقع شخص آخر بعد اسم الإشارة[٢]، واللازم في تعيين مصدر الحديث الدقة في جميع جوانب الأسناد وملاحظة ما يستفاد من كتب الرجال.

وقد استفدنا ـ ولو ظناً ـ من ملاحظة عبارة «بهذا الإسناد» عدة مصادر لكمال الدين ـ ولو بالوساطة ـ هي ـ مضافاً إلى ما تقدّم ـ كتاب محمد بن إسحاق المدني ـ صاحب السيرة المعروفة[٣] ـ وكتاب يونس بن عبد الرحمن[٤]، وكتاب الحسين بن سعيد[٥]، وكتاب المفضّل بن عمر[١]، وكذا

---

١ ـ رجال النجاشي ص٤٠٦، الرقم١٠٧٦.

٢ ـ لاحظ كمال الدين ص٦٤٤، ح٢ وص٦٤٥، ح٤؛ إذ وقع ثعلبة (بن ميمون) ومحمد بن عبد الحميد بعد اسم الإشارة، والظاهر أخذ هذه الأحاديث (أي من ص٦٤٤ ح١ ـ وقد وقع في سنده تحريف ـ إلى ص٦٤٥، ح٥) من كتاب محمد بن مسعود، وثعلبة بن ميمون ومحمد بن عبد الحميد من أرباب الكتب (لاحظ رجال النجاشي ص١١٨، الرقم٣٠٢، رجال الطوسي ص٣٣٣، الرقم٤٩٦٠، ورجال النجاشي ص٣٣٩، الرقم٩٠٦، الفهرست ص٤٣٥، الرقم٦٩٠) لكن استظهار أخذ العيّاشي عن كتابيهما مشكل.

٣ ـ كمال الدين ص١٩٩، ح٤١ وص٢٠٠، ح٤٢، وقد زيد "أحمد بن" إلى أول اسمه سهواً.

٤ ـ كمال الدين ص٢٠٣، ح١١و١٢، ويحتمل أخذها بتوسط كتاب محمد بن عيسى، ص٢٢٤، ح١٨و١٩، لاحظ الهامش الآتي.

٥ ـ كمال الدين ص٦٥٠، ح٤-٧، ص٦٥٢، ح١٥و١٦، ص٦٥٤، ح١٩و٢٠.

ثم إنّ للحسين بن سعيد ثلاثين كتاباً يناسب بعضها أن ترد فيها أحاديث كمال الدين، هي: كتاب البشارات، كتاب المناقب، كتاب الملاحم (الفهرست ص١٥٠، ح٢٣٠، وفي رجال النجاشي ص٥٨، الرقم١٣٧ لم يذكر كتاب البشارات ولعلّه نفس كتاب الملاحم فلذلك صار عدد كتبه في الفهرست ٣١ كتاباً فلاحظ. هذا وفي ترجمة يونس بن عبد الرحمن: له كتب كثيرة أكثر من ثلاثين وقيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة كتاب جامع الآثار و... (الفهرست ص٥١١، الرقم ٨١٣)، فعلى هذا القول يمكن أخذ أحاديث كمال الدين من كتاب المناقب وكتاب الملاحم له كما يمكن أخذها من جامع الآثار وكتاب الإمامة (لاحظ رجال النجاشي ص٤٤٨، الرقم١٢٠٨).

كتاب أحمد بن الحسن الميثمي[٢] على احتمال[٣].

القرينة الثانية من القرائن المعيّنة: تكرّر وقوع مصنف في وسط السند في أسناد متوالية تكرّراً خارجاً عن المتعارف.

قبل توضيح هذه القرينة وذكر أمثلة لها لا بدّ أن نشير إلى أمر مهم ثبت لنا بالتتبع في أسناد الصدوق ولا مجال لإثباته هنا بل نذكره كأصل موضوعي، وهو أنّ للصدوق طرقاً كثيرة إلى أرباب التصانيف وهو يختار بعض هذه الطرق عند النقل عن تلك التصانيف لا لانحصار طريقه به، بل لأمور جانبية في غالب الأحيان كرعاية حرمة مشايخه وعمدتها التفنّن.

فمثلاً يروي الصدوق روايات محمّد بن يحيى العطّار، عن طريق أبيه، ومحمد بن الحسن (بن أحمد بن الوليد)، ومحمّد بن موسى بن المتوكل.

فربما يروى عن محمد بن يحيى العطّار بتوسّط جميعهم[٤]، وربما يختار بعض هذه الطرق، وعمدة الوجه في اختيار طريق خاص هو التفنّن، وربما كان اختيار طريق كطريق أبيه لرعاية حرمته وحق أبوّته، أو طريق شيخه ابن الوليد لكونه شيخه الذي عليه اعتماده، وأمّا في سائر المشايخ فالوجه في

⇨

١ ـ كمال الدين ص٣٣٧، ح١٠ و٣٣٨، ح١١، ص ٦٧٢ح٢٤و٢٥، ص٦٧٤ ص٢٩و٣٠، لاحظ أيضاً ص٢٥٦، ح١ ص٢٦٩، ح١٢، ص٣٣٩، ح١٦، ص٦٥٦، ح١، ص٦٧٢، ح٢٤، وقد نسب الشيخ في الفهرست ص٤٧٢، الرقم٧٥٨ إلى المفضل بن عمر كتاباً بمكن أخذ هذه الأحاديث منه.

٢ ـ كمال الدين ص٦٦٨، ص١٢و١٣، لاحظ أيضاً ص١٣٣، ح٢، وقد ورد في رجال النجاشي ص٧٤، الرقم١٧٩ في ترجمة أحمد بن الحسن الميثمي: له كتاب نوادر.

٣ ـ ثم إنّه وردت عبارة >بهذا الإسناد< في مواضع أُخرى من كمال الدين لم نستفد منها شيئاً، لاحظ ص٢٨٧، ح٦، ص٣٢٤، ح٩، ص٣٩١، ح٥، ص٤٣٣، ح١٤، ص٤٤١، ح١٢، ص٥٢٨، ح٢، ص٦٥٣، ح١٨، ص٦٥٥، ح٢٩.

٤ ـ كما في طريقه إلى محمد بن علي بن محبوب في مشيخة الفقيه ج٤، ص٥٢٣.

اختيار واحد منهم ليس إلا التفنّن ظاهراً[١].

نعم، قد روى في موضع واحد عن طريق محمد بن محمد بن عصام الكليني، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، والظاهر أنّه من جهة الأخذ عن كتاب محمد بن يعقوب أو من لسان ابن عصام الكليني، وليس هذا الطريق طريقاً عامّاً لروايات محمد بن يحيى العطار.

إذا عرفت هذا نقول: ربما نرى في أسناد كمال الدين تكرّر اسم مصنف مشهور كسعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، في أسناد متوالية، وهذه الأسناد وإن كانت تختلف في أوائلها أحياناً، لكن جميع الأسناد من الطرق المعروفة للشيخ الصدوق إلى هؤلاء المصنفين، والظاهر أنّ هذه الأحاديث مأخوذة من كتب هؤلاء والاختلاف الواقع في أوّل الأسناد إنّما يكون للتفنّن أو لغيره ممّا تقدم في توضيح وجه اختيار طريق خاصّ.

المثال الأوّل:

كمال الدين (باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام) ص٤٨٥، ح٥ :

حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه) عن سعد ابن عبد الله،عن علي بن محمّد الرازي المعروف بعلان الكليني...

ص٤٨٦، ح٦ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن إسحاق بن يعقوب...

ح٧ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن

---

١ ـ ولذلك توسّط أبوه بينهما في ٢٤٨ مورد ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد في ١٠٠ مورد ومحمد بن علي ماجيلويه في ٧٢ وأحمد بن محمد بن يحيى في ٧١ ومحمد بن موسى بن المتوكل في ٧٠ مورداً (أخذنا هذه الأرقام من برنامج دراية النور، وهو ليس شاملاً لأسناد الصدوق وإنّما ورد في أسناد وسائل الشيعة المتضمنة أحياناً لأسناده، وهو يكشف إجمالاً عن كيفية أسناد الصدوق، وهو كاف فيما نحن بصدده).

محمّد الرازي...

ح٨ ؛ حدّثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنـه)، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن محمّد الرازي المعروف بعلان الكليني...

ص٤٨٨ ح٩ ؛ وحدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بـن الوليـد (رضـي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن محمّد الرازي...

ح١٠ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن علي بن محمّد الرازي...

ح١١ ؛حدّثنا أبي (رضي الله عنـه)، عن سعد بن عبد الله، عـن أبي حامـد المراغي...

ص٤٨٩، ح١٢ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عـن محمد بن الصالح...

ص٤٩٠، ح١٣ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبـد الله، عن علان الكليني...

ص٤٩١، ح١٤ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عـن علي بن محمّد الشمشاطي...

ح١٥؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عـن سـعد بـن عبـد الله، عـن عـلان الكليني...

ذيل ح١٥ ؛ قال: وكتب رجلان...

ح١٦؛ قال: وحدّثني أبو محمد الوجنائي...

ح١٧؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنـه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمـد ابـن هارون...

ص٤٩٣، ح١٨ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، عـن سـعد بـن عبـد الله، قال: حدّثني أبو القاسم بن أبي حليس...

ذيل ح١٨ ؛ قال: ومات لي غريم.

ذيل ح١٨ ؛ قال: أبو القاسم...

ص٤٩٤، ذيل ح١٨ ؛ قال: وكتب هارون بن موسى بن الفرات...

ذيل ح١٨ ؛ قال: وكتب رجل من ربض...

ذيل ح١٨ ؛ قال: وكتب محمد بن محمد البصري...

ذيل ح١٨ ؛ قال: وكتب محمد بن يزداذ...

ذيل ح١٨ ؛ قال: وأنفدت أيضاً دنانير لقوم مؤمنين...

ص٤٩٥، ذيل ح١٨ ؛ قال: وحملت في هذه السنة...

ذيل ح١٨ ؛ قال: وكتب محمّد بن كشمرد...

ذيل ح١٨ ؛قال: وحدّثني علي بن قيس...

ص٤٩٧، ح١٩ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثني سعد بن عبد الله، قال: حدّثني علي بن محمّد بن إسحاق الأشعري...

ص٤٩٨، ح٢٠ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو علي المتيلي...

ح٢١ ؛ قال: وحدّثني أبو جعفر المروزي.

ح٢٢ ؛ قال: وحدّثني أبو الحسن جعفر بن أحمد...

ذيل ح٢٢ ؛ قال: وجرى بين قوم من أصحابنا...

ح٢٣ ؛ قال: وحدّثني العاصمي...

ص٤٩٩، ذيل ٢٣ ؛ قال: وخرج أبو محمد السروي...

ح٢٤ ؛ قال: وحدّثني أبو جعفر...

ذيل ح٢٤ ؛ قال: أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الكندي...

ص٥، ح٢٥ ؛ قال: وكتب جعفر بن حمدان...

ذيل ح٢٥ ؛ وقال: وجدت في نسخة أبي الحسن الهمداني...

ص٥١ ، ح٢٦ ؛ وكتب علي بن محمد الصميري يسأل كفناً...

وفي هذه الأحاديث ورد اسم سعد بن عبد الله في ٣٧ موارد متوالية، إمّا مصرّحاً أو مضمراً أو في ضمن التعليق الواقع في السند، وفي أكثرها يكون السند: أبي عن سعد بن عبد الله كما في الرقم ١٠-٢٦ ، فهذه الأسناد من أمثلة القرينة المتقدمة، وفي جملة منها يكون ابن الوليد هو المتوسط بين المصنف وسعد بن عبد الله.

والظاهر كون الجميع مأخوذة من كتاب سعد بن عبد الله[١]، وله كتب كثيرة تصلح جملة منها لأن تكون مصدراً لهذه الأحاديث، ككتاب بصائر الدرجات وكتاب الضياء في الردّ على المحمّدية والجعفرية وكتاب الإمامة وكتاب النوادر[٢]، وأقربها كتاب الإمامة[٣].

المثال الثاني:

كمال الدين: ص٦٥٧، ح٢ :

حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا

---

١ ـ يروي الصدوق عن سعد بن عبد الله في أكثر الموارد بتوسط أبيه (١٢٩١) مورداً، وفي كثير من الموارد بتوسّط محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، كما يروي عنه بتوسّط أحمد بن محمد بن يحيى (٢٨) مورداً وعلي بن عبد الله الوراق (١٦) مورداً ومحمد بن موسى بن المتوكل (١٥) مورداً وغيرهم، والظاهر كون أبيه وابن الوليد طريقاً له لجميع روايات سعد بن عبد الله، وأمّا سائر الرواة فلا دليل على كونهم واقعين في طريق الصدوق لجميع روايات سعد (لاحظ على الخصوص ما في كمال الدين ص٣٨٥، ذيل ح١).

٢ ـ لاحظ رجال النجاشي ص١٧٧، الرقم٤٦٧، وكذا الفهرست ص٢١٥، الرقم ٣١٦ وفيه: كتاب الضياء في الإمامة ولم يذكر فيه كتاب الضياء في الردّ على المحمّدية والجعفرية، فلذلك يحتمل اتحاد الكتابين وكون الغرض الأصلي من الكتاب هو الردّ على المحمّدية والجعفرية أي القائلين بإمامة محمد بن علي أخي الإمام العسكري والقائلين بإمامة جعفر بن علي أخيه الآخر ،وقد تعرّض سعد بن عبد الله بهذه المناسبة لمسائل الإمامة على وجه عام.

٣ ـ هذا بناء على وجود كتابين لسعد بن عبد الله، وأمّا بناء على ما احتملنا في الهامش السابق من وحدة الكتابين فالمناسب أن يكون مصدر الحديث كتاب الضياء في الإمامة.

محمد بن عيسى بن عبيد...

ص٦٥٩، ح٣ ؛ حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمد بن الوليد الخزاز، والسندي بن محمّد البزاز جميعاً...

ص٦٦٤، ح٤ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، ويعقوب بن يزيد الكاتب، وأحمد بن الحسن بن علي بن فضّال...

ح٥ ؛ حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله جميعاً، عن يعقوب بن يزيد الكاتب...

ص٦٦٥، ح٦ ؛ وحدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا الهيثم بن أبي مسروق النهدي، ومحمّد بن عبد الجبار...

ح٧ ؛ حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما) قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا جماعة من أصحابنا الكوفيين...

ص٦٦٦، ح٨؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى...

ص٦٦٧، ح٩؛ حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب...

ح١٠ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن سعيد...

الظاهر أخذ هذه الأحاديث من كتاب سعد بن عبد الله، وقد رواه تارة بتوسّط أبيه، وأخرى بتوسط ابن الوليد وثالثة بتوسطهما، وكأنّه أضاف الصفار إلى السند في ح٥ لوجود الرواية في كتابه أيضاً، كما أضاف المصنّف في ذيل جملة من هذه الأحاديث توضيحاً لها.

ولعلّ هذه الأحاديث أيضاً مأخوذة من كتاب الإمامة لسعد بن عبد الله، وكأنّه ذكر في هذا الكتاب بعض الأحاديث لاثبات اتّصال الوصية كأحاديث آبي وصيّ عيسى بن مريم[1]، أو نبوة خالد بن سنان العبسي[2].

المثال الثالث:

كمال الدين: ص٢٢١، ح٦ :
حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين...
ح٧؛ حدّثنا محمّد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبد الله ابن جعفر الحميري، قال: حدّثنا هارون بن مسلم...
ص٢٢٢، ح٨ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب...
ح٩ ؛ حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق...
ح١٠ ؛ حدّثنا محمّد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق...
ح١١ ؛ حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر جميعاً، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطّاب...

وقد ورد اسم عبد الله بن جعفر في ح١٢ إلى ص٢٢٤ ح١٩ معطوفاً على غيره، والظاهر كون هذه الأحاديث مأخوذة من كتاب عبد الله بن جعفر

١ ـ لاحظ كمال الدين ص٦٦٤، ح٤، ص٦٦٥، ح٧.

٢ ـ المصدر السابق ص٦٥٩، ح٣.

الحميري، وله عدة كتب تناسب مضمون هـذه الأحاديـث، أقربهـا كتـاب الغيبة والحيرة[١]، ثم كتاب الإمامة[٢]، وكذا في مـوارد أخـرى وردت اسـم عبد الله بن جعفر الحميري في كمال الدين في أسناد متوالية[٣].

نعم، في جملة من الموارد أخذ الحديث من كتاب الحميري وغـيره كسـعد بن عبد الله معاً.

هذا والملحوظ في جملة من أبواب كمال الدين تكرّر ذكر سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري في أسنادها تكرّراً خارجاً عن المتعارف[٤]، ولا يبعد أن يجعل هذا قرينة على الأخذ من كتابيهما، لكن حيث من المحتمل في بعض هذه الموارد أن يكون سعد بن عبد الله والحمـيري واقعـين في طريـق المصنف إلى غيرهما مـن أربـاب الكتـب يشـكل القـول بأخـذ جميـع هـذه الأحاديث من كتابيهما، فلذلك لم نجعل هذا من القرائن المعيّنـة، وإن كـان

---

١ ـ كذا في رجال النجاشي ص٢١٩، الرقم ٥٧٣ في ترجمة الحميري في عـداد كتبـه، وفي الفهرسـت ص٢٩٤، الـرقم ٤٤٠ في عداد كتب الحميري: كتاب الغيبة.

٢ ـ رجال النجاشي ص٢١٩، الرقم ٥٧٣، الفهرست ص٢٩٤، الرقم ٤٤٠.

ومن كتب الحميري كتـاب الـدلائل وقـد نقـل عنـه الإربـلي في كشـف الغمـة كثـيراً (لاحـظ ج٢، ص١٠٩-١١٣، ص١٣٧-١٤٠، ص١٨٧-١٩٩، ص٢٣٨-٢٤٥، ص٢٩٩-٣٠٤، ص٣٦٢-٣٦٥، ص٣٨٤-٣٨٩، ص٤١٦-٤٢٧، لكن الظاهر أنه في معجزات الأئمة، والروايات المبحوث عنها في كمال الـدين لا تـرتبط بمعجـزات الأئمة.

٣ ـ كمال الدين ص٢٢٩، ح٢٦ - ص٢٣١، ح٣٢، ص٢٣١، ح٣٥ - ص٢٣٣، ح٤٠، وكـذا في ص٤٤٠، ح٨-١٠، وهي تنتهي إلى محمد بن عثمان العمري، فربما يخطر بالبال أخذهما من كتاب مسائل لأبي محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عثمان العمري تأليف الحميري مل مسائله عن محمد بن عثمان العمري، لكن ليس جميـع هـذه الأحاديـث الثلاثة بصيغة السؤال ولا هي جميعها عن أبي محمد العسكري عليه السلام، فالأظهر ما ذكرناه في المتن.

٤ ـ كمال الدين ص٢٠١ (باب العلّة التي من أجلها يحتاج إلى الإمام)، ص٢١١ (باب اتصال الوصية من لدن آدم عليه السلام وأنّ الأرض لا تخلو من حجة لله عز وجل على خلقه إلى يوم القيامة)، لاحظ ص٢٢٠-٢٣٣، ص٢٨٨ (باب ما أخبر به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من وقوع الغيبة بالقائم الثاني عشر مـن الأئمـة)، لاحـظ خصوصـاً ص٣٠٢-٣٠٤، ص٣٣٣ (باب ما روي عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام من النصّ على القائم عليه السلام وذكر غيبته وأنّه الثاني عشر من الأئمة)، لاحظ ص٣٣٩-٣٤٠، ص٣٤٧-٣٥٠، ص٣٥٩ (باب ما روي عن أبي الحسن موسى بن جعفر في الـنص على القائم عليه السلام وغيبته وأنّه الثاني عشر [من الأئمة]<، ص٤١٠ (باب فيمن أنكر القائم الثاني عشر من الأئمة^).

القول بكونه قرينة على تعيين مصدر كمال الدين على سبيل الإجمال وجيهاً، والمناسب لهذه الروايات أيضاً أن تكون مأخوذة من نفس الكتابين المتقدّمين، أعني كتاب الإمامة لسعد بن عبد الله وكتاب الغيبة أو كتاب الإمامة لعبد الله بن جعفر الحميري.

القرينة الثالثة من القرائن المعينة: اشتراك الأسناد ـ ولو مع تفرّقها في الكتاب ـ إلى راوٍ مصنف للكتاب وتفرّقها في ما بعده.

قد تقدّم في ضمن القرينة المتقدمة (المثال الخامس) الإشارة إلى تكرّر سند خاص إلى محمد بن مسعود (العيّاشي)، وقلنا بأنّ الظاهر أنّه قرينة على الأخذ من كتابه.

المثال الثاني:

قد تكرّر في كمال الدين هذا السند: علي بن أحمد بن محمد بن موسى ابن عمران (= علي بن أحمد بن موسى = علي بن أحمد بن محمّد = علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق = علي بن أحمد الدقاق = علي بن أحمد)، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي، ثم يتفرق الطريق في ما بعده[1]، ولا يبعد كونه قرينة على الأخذ من كتاب النوفلي.

ثم إنّه ورد نفس الإسناد بتفاوت في أوّله في اسم شيخ الصدوق في مواضع أخرى[2]، يحتمل كون الجميع طرفاً للصدوق إلى كتاب النوفلي،

---

١ ـ كمال الدين ص١٧، ص١٣٥، ح٤، ص٢٥٩، ح٤، ص٣٠٣، ح١٣، ص٣٢٩، ح١١، ص٣٣٤، ح٤، ص٣٤٠، ح٢٠، ص٣٤٥، ح٣١، ص٣٥٨، ح٥٦، ص٥٧٦، ص٦٤٧.

٢ ـ ورد في كمال الدين ص٣٢٢، ح٥ بنفس الإسناد ومع عطف محمد بن أحمد الشيباني (السناني ظ) على علي بن أحمد الدقاق، وفي ص٥٢٤، ح٦ بنفس الإسناد بتبديل الدقاق بمحمّد بن أحمد الشيباني، وفي ص٢٥٧، ح٢و٢٥٨، ح٣ بنفس الأسناد بتبديل الدقاق بمحمّد بن موسى بن المتوكل، ثم إنّه ورد في ص٣٢٢، ح٤ وص٤١٢، ح١٤ رواية ⇦

وقد وردت في روايات الحسين بن يزيد في مواضع من كمال الدين كلمة «سنّة»[١] مثل ما ورد في كمال الدين ص٣٢٩، ح١١ بالسند المتكرّر إلى النوفلي بسنده عن أبي بصير، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «في صاحب هذا الأمر سنّة من موسى وسنّة من عيسى وسنّة من يوسف وسنّة من محمّد صلى الله عليه وآله»، ولعلّها مأخوذة من كتاب السنّة[٢] للحسين بن يزيد النوفلي[٣].

المثال الثالث:

قد تكرّر في كمال الدين[٤] وغيره[٥] رواية المصنف عن محمّد بن إبراهيم بن إسحاق (الطالقاني)، عن عبد العزيز بن يحيى الجلودي البصري، وهو

⇦

الصدوق عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي بواسطتين، والظاهر عدم كون السندين من الطرق العامة للشيخ الصدوق إلى روايات محمد بن أبي عبد الله الكوفي.

١ ـ كمال الدين ص٣٢٢، ح٤و٥، ص٥٢٤، ح٥.

٢ ـ ورد في رجال النجاشي ص٣٨، الرقم ٧٧ في ترجمة الحسين بن يزيد النوفلي: له كتاب التقية... وله كتاب السنة، ولم يذكر طريقاً إلى الكتاب الثاني، ولعلّ الأولى قراءة السنة بتشديد النون فلاحظ.

٣ ـ قد وردت في روايات النوفلي كلمة السنة أو "سنة في مواضع أخرى" لاحظ المحاسن ج١، ص٢٢٠، ح١٢٢، ص٢٢٤، ح١٤٠، ج٢، ص٣٥٩، ح٧٤، ص٤٤٩، ح٣٥١، الكافي ج١، ص٧١، ح١٢، ج٢، ص١٦٢، ح١٦، ج٣، ص١٩٣، ح٥، ج٦، ص٤٨٧، ح٦، الخصال ص٤٨، ح٥٤، ص١٦٠، ح٢٠٩.

٤ ـ كمال الدين ص٧٧ (حديثان)، ص١٥٩، ح١٨، ص٣٨٥، ح١، ص٣٩٤، ح٥، ص٥٢٥، ح١، ص٦٦٩، ح١٤.

٥ ـ الأمالي للصدوق مج٢، ح١، مج٩، ح١، مج١٠، ح١٢، مج١٥، ح٦، مج٢٨، ح٩، مج٣١، ح٣، مج٤٠، ح١٢، وقد عطف فيه الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري على محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، مج٤٤، ح١١، مج٤٦، ح٨و١٣، مج٧٢ ح١و٢، مج٩٢، ح١، وفيه: حدّثنا أبو أحمد عبد العزيز بن يحيى بن أحمد بن عيسى الجلودي البصري سنة سبع عشرة وثلاثمائة، التوحيد ص٨٠، ح٣٥، الخصال: ص٥٩، ح٨٠، ص١٩٠، ح٢٦٣، ص٥٨٠، ح٢، ص٥٩٢، ح١، العيون، ص٢٥٥، ح٤، فضائل الأشهر الثلاثة ص١٩، ح٤ وص٢٠، ح٥، وص٥٥، ح٣٣، ص١٦٦، ح١١١، معاني الأخبار ص٢٨، ح٦، ص٥٨، ح٩، ص٦٤، ح١٥، ص١٢٢، ح٢و٣ وص١٢٣، ح٥، ص٢٣٧ ح١٤، ص٣٠٩، ح١، ص٣٦٠، ح١، ص٤٠٠، ح٦١، العلل ج١، ص٩، ح٢، ص١٢٣، ح١، ص١٣٦، ح٤، ص١٥٣، ح١٣، ص١٦٩، ح١وص١٧٠، ح٢، ص١٨١، ح٣، ص٢٢٩، ح٣، ص٢٣٣، ح١.

شيخ البصرة وأخباريها، وله كتب كثيرة أورد أسماءها النجاشي في رجاله[١]، والظاهر كون كتبه من مصادر الشيخ الصدوق في كتبه، وروايات كمال الدين بعضها مأخوذة من كتابه: ذكر كلامه أي كلام أمير المؤمنين عليه السلام، في الملاحم[٢]، وبعضها من كتبه في فضل أهل البيت[٣]، وبعضها من سائر كتبه[٤].

المثال الرابع:

تكرّر في كمال الدين[٥] وغيره[٦] رواية المصنف عن محمد بن إبراهيم بن

١ـ رجال النجاشي ص٢٤٠، الرقم ٦٤٠.

٢ ـ كمال الدين ص٧٧ (قلت لعلي عليه السلام، يا أمير المؤمنين، أخبرني بما يكون من الأحداث بعد قائمكم...) ص٧٧ أيضاً (عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث يذكر فيه أمر الدجّال ويقول في آخره: >لا تسالوني عمّا يكون بعد هذا..< وقد ذكر هذا الحديث بكامله في ص٥٢٥، ح٥، ومن المحتمل أخذ هذه الأحاديث من كتاب أخبار المهدي عليه السلام، كما يحتمل أخذ الحديث الثاني من كتابه في خطب علي عليه السلام.

٣ ـ كمال الدين ص٦٦٩، ح١٤ وفيه: فقيل يا رسول الله: ومن الشاهد منك؟ فقال: >علي بن أبي طالب...<، فقيل له: يا رسول الله، فمن يتلوه؟ فقال: >الحسن والحسين سيّد شباب أهل الجنة، ثم الأئمة من ولد الحسين إلى يوم القيامة<، ويحتمل أخذه من كتاب ما نزل في الخمسة^، فإنّ الظاهر أنّ هذا الحديث ناظر إلى قوله تعالى: ﴿أفمن كان على بينة من ربّه ويتلوه شاهد منه﴾ (سورة هود، الآية ١٧)، ومن المحتمل أخذه من سائر كتب الجلودي ككتاب الفضائل، وكتاب ما نزل فيه [أي في علي عليه السلام]، من القرآن، وكتاب ذكر خديجة وفضل أهل البيت^، وكتاب ذكر الحسن والحسين'.

٤ ـ ورد في كمال الدين ص١٥٩، ح١٨ بسنده عن الجلودي بسنده عن حمّاد عن عبد الله بن سليمان قال: قرأت في بعض كتب الله عز وجل: أنّ ذا القرنين كان عبداً صالحاً...
وفي ص٣٩٤ ح٥ بسنده عن هشام بن جعفر بن حمّاد [الظاهر: عن حمّاد] عن عبد الله بن سليمان وكان قارئاً للكتب، قال: قرأت في بعض كتب الله عزّ وجلّ أن ذا القرنين كان رجلاً من أهل الإسكندرية... والظاهر أنها أخذت من كتاب واحد وإن لم يظهر لنا اسمه.

٥ـ كمال الدين ص٢١٣، ح٢، ص٣٩١، ح٦، ص٤١٦، ح٩، ص٤٨٠، ح٤.

٦ ـ الأمالي مج٥، ح٢، مج٨، ح١، مج١٥، ح٧و١٠، مج١٧، ح٤، مج٢٠، ح٤، مج٣٧، ح٤، مج٣٩، ح٩، مج٨٢، ح١٧، مج٨٩، ح٨، مج٩١، ح٥، فضائل الأشهر الثلاثة، ص٤٤، ح٢١، ص٧٧، ح٦١، ص٩٦، ح٨٠، ص١٠٤، ح٩٢، العلل ج١، ص٢٢٧، ح٢، ص٢٤٥، ح٦، ج٢، ص٥٠٧، ح٢، الخصال، ص٥٢٧، ح١، العيون ج١، ص٢٦٠، ح١٩، ص٢٨١، ح٢٧، ص٢٩١، ح٤٠، ص٣٠٣، ح٦٢، ج٢، ص٥٧، ح٢١٠، ص٧٥، ح١، ص٧٩، ح١، ص٨٠، ح١٣، ص٨١، ح١٥، ص٨٥، ح٢٧و٢٩، ص٢٥٧، ح١١، ص٢٦٣، ⇦

بن إسحاق، عن أحمد بن محمد الهمداني (وقد عبّر عنه بغيره من التعابير أيضاً كأحمد بن محمد بن سعيد الكوفي)، عن علي بن الحسن بن فضّال، عن أبيه، والظاهر أخذها من نسخة أشار إليها النجاشي في رجاله في ترجمة علي بن الحسن بن علي بن فضّال؛ إذ قال: «ذكر أحمد بن الحسين رحمه الله أنّه رأى نسخة أخرجها أبو جعفر بن بابويه، وقال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال، عن أبيه، عن الرضا عليه السلام، ولا يعرف الكوفيون هذه النسخة، ولا رويت من غير هذا الطريق»، وقد ورد في رجال النجاشي قبل هذه العبارة ما يكون تمهيداً للإشكال في هذه النسخة فقال: «لم يرو عن أبيه شيئاً»، وقال: «كنت أقابله وسنّي ثمان عشرة سنة بكتبه ولا أفهم إذ ذاك الروايات ولا أستحل أن أرويها عنه»، وروى عن أخويه عن أبيهما[1].

وفي كلام النجاشي بحث مفصّل أوردناه في كتاب التعليقات نورده في ذيل المقال، ونشير هنا فقط إلى قطعة منه ترتبط ببحثنا هذا، وهو أنّ الظاهر رواية الصدوق لهذه النسخة بعدّة طرق عن أحمد بن محمد الهمداني، فقد روى عن طريق محمد بن بكران (النقاش)[2]، ومحمد بن إبراهيم بن أحمد بن يونس المعاذي[3]، وأحمد بن الحسن القطّان[4]، عن أحمد بن محمد الهمداني،

⇨

ح٣٣، معاني الأخبار ص٣، ح١، ص١٠٢، ح٤، ص٣٧٣، ح١، ص٣٧٤، ح١، علل الشرائع ج١، ص١٤، ح١٣، ص٨٠، ح١، ص١٢٢، ح٢، ص١٢٧، ح٢، ص١٤٦، ح٣، ج٢، ص٣٦٠، ح١.

١ ـ رجال النجاشي ص٢٥٨، الرقم ٦٧٦.

٢ ـ الأمالي مج٥٣، ح١، مج٥٨، ح٢، التوحيد ص٢٢٩، ح١، ص٢٣٢، ح١ فضائل الأشهر الثلاثة، ص١٠٦، ح٩٦، العيون ج١، ص١٢٩، ح٢٦، معاني الأخبار ص٤٣، ح١، ص٣٢١، ح١.

٣ ـ التوحيد ص١٦٢، ح١و١، ص١٦٣، ح١و١، العيون ج١، ص١٢٥، ح١٩، معاني الأخبار ص١٣، ح٣، ص١١١، ح١.

٤ ـ التوحيد ص٣٣٧، ح٤، ص٣٧١، ح١٣، الخصال ص٥٥، ح٧٨، ص٢١٧، ح٤١، ص٤٢٦، ح٣، العيون ج١، ص٢١٠، ح١، ص٦٠٢، ح٣٢، معاني الأخبار ص١٥٩، ح١، ص٣٠٣ ح٢، العلل ج١، ص٨١، ح١.

وربما روى عن أحمد بن محمد الهمداني بتوسط اثنين[١] أو ثلاثة[٢]، كما روى بتوسّط جميعهم في بعض الأسناد[٣].

فعليه فلا يلزم في معرفة مصدر الحديث اتحاد أسناد الصدوق إلى صاحب الكتاب من أولها إلى صاحب الكتاب، بل يكفي اتحاد قطعة من وسط السند مع كون السند من المصنف إلى هذه القطعة المشتركة من الأسناد المتكرّرة للشيخ الصدوق، وقد جعلنا هذا الأمر القرينة الرابعة من القرائن المعينة كما يأتي.

المثال الخامس:

تكرّرت في كمال الدين وغيره هذا السند: حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان، قال: حدّثنا الحسن بن علي السكري، قال: حدّثنا محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبيه، ويتفرق السند في ما بعده والأكثر: عن جعفر بن محمد[٤]، وربما كان: عن جابر ابن يزيد الجعفي[٥]، وربما كان عن عمرو بن خالد[٦]، وربما كان عن أبي خالد الكابلي[١]، وربما

---

١ ـ وهما محمد بن بكران النقاش في مسجد الكوفة ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب (العيون ج١، ص٢٩٨، ح٥٧).

٢ ـ وهم أحمد بن الحسن القطّان ومحمد بن بكران النقّاش ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق (العيون ج١، ص٢٩٤، ح٤٨).

٣ ـ العيون ج١، ص٢٩٥، ح٥٣، ج٢، ص٢٥٥، ح٥، وترتيب الأسامي يختلف في الموضعين كما عبّر عن المعاذي في الموضع الثاني بالليثي.

٤ ـ كمال الدين ص١٤، ص١٥٣، ح١٧، ص٥٧٦، التوحيد، ص٣٠، ح٢٣، ص١٧٠، ح٤، ص٢٤٢، ح٣، ص٣٠٠، ح٧، الخصال ص١٩٨، ح٧، ص٣٩٩، ح١٠٨، العيون ص٢٥٥، ح٤، معاني الأخبار ص٢٨، ح٦، ص٦٤، ح١٥، ص٩١، ح٥، ص٢٣٠، ح١، علل الشرائع ج١، ص٩، ح٢، ص٤٣، ح١، ص٥٩، ح١، ص١٨١، ح٣، ص٢٢٩، ح١، ج٢، ص٤٦٨، ح٢٩.

٥ ـ الخصال ص٥٨٥، ح١٢، فضائل الأشهر الثلاثة ص١٣٨، ح١٤٨، معاني الأخبار ص٢١ ح١، ص٥٥، ح٢، ص١٠٤، ح٢، ص٢٣٧، ح١٤، ص١٨٣، ح١.

٦ ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام ص٢٥٢، ح٦.

كان عن سفيان بن سعيد[٢]، فقد يخطر بالبال كون الأحاديث مأخوذة من كتاب محمد بن عمارة، لكن لم نجد من ذكر لمحمّد بن عمارة ولا لابنه جعفر كتاباً، بل الظاهر أخذه من كتاب محمد ابن زكريا الجوهري، وهو محمد بن زكريا بن دينار الغلابي[٣] المترجم في رجال النجاشي ص٣٤٦، الرقم ٩٣٦، قال: «وكان هذا الرجل وجهاً من وجوه أصحابنا بالبصرة وكان أخبارياً واسع العلم وصنّف كتباً كثيرة»، ثم ذكر أسماء جملة من كتبه، والظاهر أنّ كتبه من مصادر الصدوق، لكن لم أحصل على تعيين الكتاب الذي نقل عنه أحاديث كمال الدين.

وكيف كان فممّا يؤكّد الأخذ عن كتب محمد بن زكريا الجوهري تكرّر رواية الصدوق بالإسناد المتقدّم إليه مع تفرق الأسناد في ما بعده[٤]، وأيضاً ختم السند بمحمّد بن زكريا[٥].

ثمّ إنّ هذه القرينة من القرائن الهامّة في تعيين مصدر الحديث، لكن حيث يقع في السند المشترك جماعة من أرباب الكتب يشكل تعيين المصدر إلا بضمّ المعلومات الخارجية.

المثال السادس:

قد تكرّر أحمد بن محمد بن عيسى في أسناد كمال الدين مع اشتراك

⇦

١ ـ معاني الأخبار ص٧٤، ح٢.

٢ ـ المصدر المتقدّم ص٣٨٦، ح٢٠.

٣ ـ لاحظ: معاني الأخبار ص٥٥، ح٢، العلل ج١، ص١٧٧، ح٢، الفقيه ج٤، ص٥٣٢، الأمالي مج٣٦، ح١ التوحيد ص٨٠، ح٣٥.

٤ ـ الأمالي مج٣٨، ح٣و٦، مج٢٩، ح١٢، مج٣٤، ح٩، مج٤٢، ح٣، مج٧٤، ح٤، مج٨٧، ح٤، التوحيد، ص٣٨٢، ذيل ح٢٨، العيون ج١، ص١٣٩، ذيل ح٣٨، معاني الأخبار ص٥٧، ح٦، ص٦٤، ح١٤، العلل ج١، ص١٣٧، ح٥، ص١٧٧، ح٢، ص١٧٨ ح١، ص١٨٢، ح١، ٢٠٩، ح١٢.

٥ ـ كمال الدين ص٥٧٧.

الأسناد في أوائلها على وجوه مختلفة، الظاهر أنّها طرق الصدوق إلى أحمد ابن محمد بن عيسى، نشير هنا إلى جملة من هذه الطرق:

منها: أبي عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى[١].

منها: نظير هذا الطريق مع عطف محمد بن الحسن (بن أحمد بن الوليد)، على أبيه[٢].

منها: نظير الطريق السابق مع عطف عبد الله بن جعفر الحميري، على سعد بن عبد الله[٣].

منها: محمّد بن الحسن (بن أحمد بن الوليد)، عن محمد بن الحسن الصفار[٤].

وجميع الرجال الواقعين في هذه الطرق الأربعة من أرباب الكتب، فلا تكفي هذه القرينة لتعيين مصدر الحديث[٥].

هذا مضافاً إلى أنّ في أكثر هذه الأحاديث[٦] لا يمكن دفع احتمال الأخذ عن كتاب من وقع بعد أحمد بن محمد بن عيسى، وكون أحمد بن محمد بن عيسى واقعاً في طريق المصنّف إلى ذاك الكتاب.

وبملاحظة هذه القرينة يمكن استظهار الأخذ من كتاب

---

١ ـ كمال الدين ص٧١، ص٧٣، ص١٦٦، ح٢٢، ص٢٠٢، ح٤، ص٢٠٥، ح٢٠ وص٢٠٦،ح٢١، ص٢٧٠، ح١٥، ص٣٦٠، ح٣، ص٣٩٣، ح١، ص٦٦٦، ح٨ وص٦٦٧، ح١٠.

٢ ـ كمال الدين ص١٣٦، ح٥، ص٢٢٤، ح٢٠، ص٣٣٩، ح١٦٦، ص٣٤٤، ح٢٧، ص٥٢١، ح٥٠.

٣ ـ كمال الدين ص١٤٠، ح٨، ص٢٣١، ح٣٢، ص٣٣٩، ح١٧.

٤ ـ المصدر السابق ص١٦٩، ح٢٥، ص٢٤٠، ح٦٣، ص٣٢٨، ح٨، ص٥٢٣، ح١، ص٦٤٥، ح٦.

٥ ـ هذا مع الغض عن استبعاد الأخذ عن كتاب أحمد بن محمد بن عيسى بملاحظة نكات أخرى، لاحظ على سبيل المثال كمال الدين ص٢٣١، ح٣٢، ص٣٢٨، ح٨، ص٣٤٤، ح٢٧؛ إذ العطف على أحمد بن محمد بن عيسى ربما يبعد الأخذ من كتاب أحمد بن محمد بن عيسى.

٦ ـ إشارة إلى دفع هذا الاحتمال في بعض الموارد كما في كمال الدين ص١٦٩، ح٢٥، حيث روى فيه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي، وقد مرّ في المقام الثالث أنّ اشتراك الحسن بن علي يمنع عن كونه مؤلفاً للكتاب لوقوعه في طريق المصنف إلى من ورد بعده.

محمد بن همام(١)، وابن عقدة(٢)، وبكر بن عبد الله بن حبيب(٣)، وقد تقدم ذكر كتابه في ضمن القرينة الأولى من القرائن المعينة،

---

١ ـ روى المصنف عن محمد بن همّام بتوسط محمد بن إبراهيم بن إسحاق (الطالقاني) في كمال الدين ص١٣٣، ح٢، ص٢٥٢، ح٢، ص٢٨١، ح٣٤، ص٣٢٨، ح١٠، ص٣٣٤، ح٣، ص٣٤٣، ذيل ح٢٤ ـ وفيه: وحدّثنا بهذا الحديث محمّد بن إسحاق وفيه سقط أو اختصار في النسب ـ، ص٤٨٣، ح٣ وكذا في العيون ج١، ص٥٨، ح٢٧، ص٦٥، ح٣٣، وبتوسّط غير واحد من أصحابنا في كمال الدين ص٢٥٣، ح٣، ص٢٨١، ح٣٢، قصص الأنبياء للراوندي ص٣٦٠، ح٤٣٦، وبتوسّط غير واحد في التوحيد ص٢١٨، ح١٠. وبتوسّط جماعة من أصحابنا في كمال الدين ص٣٤٥، ح٣٠.

ولا يبعد كون هذه الأحاديث مأخوذة من كتاب الانوار في تاريخ الأئمة^ لمحمد بن همام الإسكافي (لاحظ رجال النجاشي ص٣٨٠، الرقم ١٠٣٢).

ومن المحتمل أخذ ما توسط بينهما محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني من لسانه، ويؤكّده تكرّر الأسناد المنفردة لمحمد بن إبراهيم بن إسحاق في كمال الدين: لاحظ ص٣٧، ص١٥٢، ح١٥، ص٣٠٥، ح١، ص٣١٢، ذيل ح١٥، ص٣٨٢، ح٧، ص٣٩٢، ح٧، ص٤٣٢، ح١٢ و١٣، ص٤٤٣، ح١٧وص٤٤٤، ح١٨، ص٥٠٧ ح٣٧، وفيه: قال: كنت عند الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح... وفي ص٥٠٨؛ قال محمّد بن إبراهيم بن إسحاق (رضي الله عنه) فعدت إلى الشيخ أبي القاسم بن روح+ من الغد...، ص٦٥٢، ح١٢، ص٦٧٥، ح٣٢.

٢ ـ وقع محمد بن إبراهيم بن إسحاق في طريق الصدوق إلى أحمد بن محمّد الكوفي (= أحمد بن محمد بن سعيد، وهو المعروف بابن عقدة) في كمال الدين ص٢٦١، ح٨، (وفيه: قال (رسول الله': **يا ابن مسعود علي بن أبي طالب إمامكم بعدي... فإذا مضى فابني الحسن إمامكم بعده... فإذا مضى فابني الحسين إمامكم بعده... ثم تسعة من ولد الحسين واحد بعد واحد أئمتكم...**< وفي ص٣٣٨، ح١٣ (وفيه: **منّا اثنا عشر ـ مهديّاً...**)، ح١٤ (وفيه: **منا اثنا عشر ـ مهدياً**)، ص٣٣٩، ح١٥ (وفيه: **نحن اثنا عشر محدّثون...**)، والجميع كما ترى في الأئمة الاثني عشر ومن القوي أخذها من كتاب من كتب ابن عقدة، وفي كثير من كتبه مناسبة لهذه الأحاديث، لاحظ رجال النجاشي ص٩٤، الرقم ٢٣٣، الفهرست ص٦٨، الرقم ٨٦.

٣ ـ وردت في مواضع من كمال الدين وغيره رواية المصنف عن أحمد بن الحسن القطان، عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب كما في كمال الدين ص٢٨٠، ح٢٩٠، ص٥٣٢، ح١، وفيه أحمد بن الحسن بن [كذا والظاهر زيادة «بن»] القطّان وكان شيخاً لأصحاب الحديث ببلد الري يعرف بأبي علي بن عبد ربّه، الأمالي مج١٠، ح١٠، وفيه أحمد بن محمد بن يحيى بن زكريا القطّان، و«محمد بن» زائد ـ، مج١٧، ح٥، مج٨٣، ذيل ح٥ وفيه: شيخ لأهل الحديث يقال له أحمد بن الحسن القطّان المعروف بأبي علي بن عبد ربه [عبدويه ح.ل] العدل، مج٨٥، ح٢٥، مج٨٦، ح١، التوحيد ص١٧٨، ح١١، ص١٩٤، ح٨، ص٢٧٧، ح٣، ص٣٦٧، ح٥، الخصال ص٣٦١، ح٥١وص٣٦٢، ح٥٢، ص٣٦٣، ح٥٦، ص٤٠٠، ح١٠٩، ص٤٠٧، ح٦، ص٤٤٦، ح٤٥، ص٤٥٢، ح٥٨، ص٤٧٨، ح٤٦، ص٥٣١، ح٩، ص٥٩٣، ح٦، العيون ج١، ص٥٤، ح٢٠، ص٦٤، ح٣١، فضائل الأشهر الثلاثة، ص١٣٧، ح١٤٧، معاني الأخبار ص٥٢، ح٤، ص٦٣، ح١١، ص١٠٣، ح١، وفيه أحمد بن الحسن بن عبدويه القطان ـ، ص١٢٠، ح١، ص١٧٥، ح١وا١، ص٢٧٠ ح٢، ص٣١٩، ح١، ص٣٢٥، ⇐

فلاحظ.

ومما ذكرنا في توضيح هذه القرينة في المتن والهامش تعرف أنّ تمامية هذه القرينة في جلّ مواردها ـ لولا كلّها ـ موقوفة على ملاحظة متن الأحاديث، ومقارنتها مع ما ورد في ترجمة ما احتملنا كونه مؤلف المصدر من عناوين كتبه.

القرينة الرابعة من القرائن المعينة: تكرّر قطعة في وسط السند إلى مصنف مشهور.

تقدّم في ضمن المثال الرابع من القرينة الثالثة الإشارة إلى هذه القرينة، وذكر مثال له، وهنا نذكر مثالاً آخر، وهو:

محمد بن أورمة من المصنفين المشهورين له كتب كثيرة مثل كتب الحسين بن سعيد[1]، وقد وردت روايات محمد بن أورمة في كتب الصدوق كثيراً، يرويها محمد بن يحيى العطّار، عن الحسين بن بن الحسن ابن أبان، عن محمد بن أورمة، وقد رواها المصنف، عن محمد بن يحيى العطّار بتوسط جماعة من مشايخه هم: محمد بن علي ماجيلويه[2]، ومحمّد ابن الحسن بن أحمد بن

⇨

ح١، العلل ج١، ص١٣٠، ح١، ص١٥٦، ذيل ح٢، ص١٥٩، ح٣، ص٢٠٥، ح٣، ص٣٩٢، ح٢، ج٢، ص٥٠٦، ح١، وفيه سقط أحمد بن يحيى بن زكريا من السند وقد نقله في البحار ح١٠٤، ص١٠٥، ح٤٦، قائلاً: القطّان عن ابن زكريا القطان عن ابن حبيب.

ولا يبعد أخذها من كتاب بكر بن عبد الله بن حبيب، ففي رجال النجاشي ص١٠٩، الرقم ٢٧٧: بكر بن عبد الله بن حبيب المزني... يسكن الري، له كتاب نوادر. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا علي بن محمد القلانسي، قال: حدّثنا حمزة عن بكر بكتابه، وحمزة هو حمزة بن القاسم بن علي المذكور في رجال النجاشي ص١٤٠، الرقم ٣٦٤، وقد روى علي بن بابويه في الإمامة والتبصرة ص٥١ عن حمزة بن القاسم عن بكر بن عبد الله بن حبيب فلاحظ.

١ ـ لاحظ رجال النجاشي ص٣٣٠، الرقم ٨٩١، الفهرست ص٤٠٧، الرقم ٦٢١.

٢ ـ كمال الدين ص١٤١، ح٩، ص١٤٢، ح١٠، الأمالي مج٧٧، ح٥، العلل ج١، ص٥٥، ح٢، ص٨٣، ح٣، ج٢، ص٤٦٤، ح١١، قصص الأنبياء للراوندي ص١٣٤، ح١٣٦، ص١٤٥، ح١٥٦، ص١٨٩، ح٢٣٦، ص٢٤٧، ح٢٩٢.

الوليد[1] وأبوه[2] وأحمد بن محمد بن يحيى العطّار[3]، ومحمد بن موسى بن المتوكل[4]، وربما توسّط بين المصنف وبين محمد بن يحيى العطار اثنان[5] أو ثلاثة من هؤلاء[6].

والظّاهر أنّ جميع هذه الطرق للمصنف إلى كتب محمد بن أورمة. وقد وردت في كمال الدين أربع روايات عن محمد بن أورمة، وأظن أنّ له كتاباً مستقلاً في تاريخ الأنبياء وردت فيها هذه الروايات لتكرّر قصص الأنبياء في روايات محمد بن أورمة في أكثر الموارد في أسناد الصدوق[7].

القرينة الخامسة: تعليق السند وبدؤه بمصنف مشهور.

المثال الأوّل:

كمال الدين: ص٤٨٣، ح٢:

حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثني محمد بن صالح

---

١ ـ التوحيد ص٧٥، ح٢٩، ص١٤١، ح٦، ص١٧٨، ح٩، ص٢٨١، ح١٠، الخصال ص٣٠٠، ح٧٣، العلل ج١، ص٥٣، ح٦ وص٣٦، ح٧، قصص الأنبياء للراوندي ص١١٢، ح١١١.

٢ ـ علل الشرائع ج١، ص١٨، ح٢، ص٢٨، ح٣، ص٣٩، ح١، ص٧٤، ح٤، قصص الأنبياء للراوندي ص٥٤، ح٣٢، ص٧٦، ح٥٩، ص١٥٨، ح١٧٣.

٣ ـ كمال الدين ص٢٩٣، ح٣، التوحيد ص٢٨١، ح٨، ص٣٩٣، ح٣، معاني الأخبار ص٣٩٥، ح٥١.

٤ ـ علل الشرائع ج١، ص٤، ح١، ص٨٣، ح٤.

٥ ـ في العلل ج١، ص٢٨٢، ح١ توسط أبيه ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد وفي قصص الأنبياء للراوندي ص٤١، ح٢ توسّط محمد بن موسى بن المتوكل ومحمّد بن علي ماجيلويه.

٦ ـ ورد في كمال الدين ص١٤٣، ح٣ توسّط محمد بن علي ماجيلويه ومحمد بن موسى بن المتوكل وأحمد بن محمد بن يحيى العطار.

٧ ـ لاحظ ـ مضافاً إلى ما مرّ ـ: قصص الأنبياء للراوندي، ص١٢٢، ح١٢٤، ص١٨٩، ح٢٣٦، ص١٩٨، ح٢٥٢، ص٢٠١، ج٢٥٨، ص٢٠٥، ح٢٦٧، وفيه سقط، والأمالي مج٧٧، ح٥، الخصال ص٣٠٠، ج٧٣، علل الشرائع ج١، ص١٨، ح، ص٢٨، ح٣، ص٣٥، ح٦ وص٣٦، ح٧ وص٣٩ ح٧، ص٥٥، ح٢ وص٧٤، ح٤، وص٨٣، ح٣. لاحظ أيضاً تفسير العياشي ج٢، ص٢٤١، ح٩، الكافي ج٢، ص٤٤٦، ح١١، الاختصاص ص٢٦٤، رجال الكشي ص١٢٠، ح١٩١.

الهمداني، قال: كتبت إلى صاحب الزمان عليه السلام...

قال عبد الله بن جعفر: وحدّثنا بهذا الحديث علي بن محمّد الكليني، عن محمّد بن صالح، عن صاحب الزمان عليه السلام.

وفي ص ٥١٠، ح ٤٠؛ حدّثنا أحمد بن هارون الفامي[1] (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن إسحاق بن حامد الكاتب...

ح ٤١؛ قال عبد الله بن جعفر الحميري: وخرج التوقيع إلى الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري...

والظّاهر أخذ الحديثين من كتاب عبد الله بن جعفر الحميري.

المثال الثاني:

كمال الدين: ص ١٤٧، ح ١٣:

حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنهما)، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس جميعاً، قالوا: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن أبان بن عثمان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ يونس بن يعقوب (صلوات الله عليهما) حين حضرته الوفاة...».

فذكر أبان بن عثمان، عن أبي الحسين (الحصين خ. ل)، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «ما خرج موسى حتى خرج قبله خمسون كذّاباً».

والظاهر أنّ الحديثين مأخوذان من كتاب أبان بن عثمان كما تقدّم، لكن لا دليل على كون الأخذ عنه مباشرة بل من الجائز أخذه عنه بتوسط الأخذ عن كتاب غيره كأحمد بن محمد بن عيسى أو البزنطي.

---

١ ـ كذا في الهامش عن بعض النسخ، وفي المتن: القاضي، وهو تحريف.

ثم إنّه قد ورد في كمال الدين ص٥٤١ في ضمن روايات أبي الدنيا معمّر المغربي: أنّ أهل بيته دوّنوا من رواياته نسخة، ثم ذكر عن رواة الحديث: فأخرجوا إلينا النسخة، فأخذ علي علينا من حفظه (خطه خ.ل):

حدّثنا أبو الحسن علي بن عثمان بن خطّاب بن مرة بن مؤيد الهمداني المعروف بأبي الدنيا معمر المغربي (رضي الله عنه) حيّاً وميتاً، قال: حدّثنا علي بن أبي طالب...، ثم بدأ عدّة أسناد مبدوة بـ«يحدّثنا أبو الدنيا معمّر المغربي...».

وعبارة الصدوق كالصريحة في عدم وجود هذه النسخة عنده، وإنّما ينقل روايات معمر المغربي بالطريق المذكور في ص٥٣٨.

فعليه، ليس مجرّد تعليق السند دليلاً على بدء السند بمؤلف كمصدر الحديث الذي أخذ الصدوق الحديث من كتابه.

القرينة السادسة: بدء السند بالضمير الراجع إلى مصنف مشهور.

قد تقدّم مثال هذه القرينة في ضمن المثال الأوّل من القرينة الثانية من القرائن المعيّنة (أي كمال الدين ص٤٩٣ وص٤٩٨)، فراجع، وقد تقدم أن حيلولة السند ربما تكون قرينة على الأخذ عن الكتاب في ضمن المثال الثاني من أمثلة القرينة الأولى المعيّنة، فراجع.

القرينة السابعة: ختم السند بمؤلف مشهور.

وهذه القرينة تظهر جلياً عندما نعرف مصدراً من مصادر الصدوق، فعندما ختم السند باسم مؤلف هذا المصدر كشف ذلك عن الأخذ من كتابه، كما في كمال الدين ص٥٧٧، حيث ورد فيه بالطريق المعهود المتكرّر إلى محمد بن زكريا، قال: فقد بلغني أنّ ملكاً من ملوك الهند كان كثير الجند...

والآن حان أن نختم الكلام في هذا الموضوع، وقد بقيت أبحاث أخرى، كتطبيق هذه القرائن على جميع أسناد كمال الدين، ومقارنة أسناده مع طرق

الشيخ الصدوق إلى كتب الأصحاب المذكور في فهرستي الشيخ والنجاشي، عسى أن نوفّق لها في مقال آخر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين